



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : دراسات محاسبية وجائية معتمدة

عنوان:

محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة مؤسسة مطاحن جديع بتقرت -

من إعداد الطالبة: قويي عفاف

نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ:

2012/07/02

أمام اللجنة المكونة من السادة:

ا. شماخي أبو بكر / أستاذ محاضر / جامعة ورقلة / رئيسا

ا. مايلو عبد الله / أستاذ محاضر / جامعة ورقلة / مقررا

د. سويسى هواري / أستاذ محاضر / جامعة ورقلة / مناقشا

السنة الجامعية 2012/2011

الاھداء

الحمد والشكر أولاً لله عز وجل أن وفقني لهذا العمل
أهدي ثرثرة جهدي إلى الوالدين الكريمين:
أمِي الغالية حفظها الله ورعاها؛
إلى روح أبي الطاهرة تغمده الله برحمته الواسعة؛
إلى إخوتي وأخواتي؛
إلى جميع أفراد العائلة الكريمة؛
إلى أساتذتي ومن كان لهم الفضل في تلقين العلم النافع؛
إلى كل الأصدقاء والزملاء،
إلى كل طلاب العلم.

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل أن وفقني لإنجاز هذا العمل.

اعترافا بالفضل وحفظا للجميل وتقديرا للامتنان، أتقدم بجزيل الشكر إلى الاستاذ الفاضل: مایو عبد الله على توجيهاته وإرشاداته لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذتي الافاضل وهنا أخص بالذكر الاستاذة مهاوة أمال.

كما أشكر الزميل راشدي يوسف وأتمنى له التوفيق والسداد في مساره العلمي.

وكذلك أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى أمي التي لم تبخل علي يوما بالدعاء.

الملخص :

تولد عن الاصلاح المحاسبي في الجزائر مؤخرا النظام المحاسبي المالي، لمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم وخاصة مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، غير أن النظام المحاسبي المالي لم يغفل عن المؤسسات الصغيرة فأعد لها نظام محاسبي مبسط يناسبها.

جاءت هذه الدراسة لتعالج محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس على وجه العموم وإنما من خلال دراسة حالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة لمعرفة مدى ملائمة بيئتها المحاسبية لتطبيق النظام المحاسبي المبسط.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النظام المحاسبي المبسط.

Résumé :

Le processus des réformes comptables en Algérie a généré dernièrement le système comptable financier pour suivre le rythme du développement économique mondiale, notamment la convergence de l'Algérie vers l'économie de marché, le système comptable financier n'a pas perdu de vue les petites entreprises en leurs élaborant un système comptable simplifié et qu'il le approprié .

Cette étude traite l'applicabilité du système comptable simplifiée dans les petites et moyennes entreprises, non sur l'ensemble, mais à travers une étude de cas d'une petite et moyenne entreprise afin de déterminer la pertinence de l'environnement comptable avec les obligations du système comptable simplifié.

Mots clés : le système comptable financier, IFRS pour les PME, le système comptable simplifié.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنصر
III	الاهداء
IV	شكر وتقدير
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الاشكال
VIII	قائمة الملحق
أ	المقدمة
1	الفصل الاول : المحاسبة المالية في الجزائر
2	تمهيد
3	المبحث الاول : ماهية المحاسبة المالية
7	المبحث الثاني : المسار التاريخي للمحاسبة المالية في الجزائر
19	خلاصة الفصل الاول
20	الفصل الثاني : المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
21	تمهيد
22	المبحث الاول : ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
29	المبحث الثاني : سبل اخراج IFRS FOR SMEs عن IFRS بشكلها الكامل.....
32	خلاصة الفصل الثاني
33	الفصل الثالث : النظام المحاسبي البسط الخاص بالمؤسسات المصغرة في الجزائر
34	تمهيد
35	المبحث الاول : مفهوم و ميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأنواعها
47	المبحث الثاني : دراسة النظام المحاسبي البسط

55 خلاصة الفصل الثالث
56 القصل الرابع : دراسة حالة
57 تمهيد
58 البحث الاول : تقديم مؤسسة مطاحن جديع
60 البحث الثاني : عرض القوائم المالية للمؤسسة
71 خلاصة الفصل الرابع
72 الخاتمة
76 المراجع
81 الملحق
86 الفهرس

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات حسب التعريف الياباني	39
02	الوضعية عند نهاية السنة المالية	52
03	حسابات النتائج	53
04	تغير الخزينة خلال السنة المالية	54
05	أصول الميزانية في 2011/12/31	60
06	خصوم الميزانية في 2011/12/31	62
07	حسابات النتائج من الفترة 2011/01/01 إلى 2011/12/31	63
08	الوضعية عند نهاية السنة المالية في 2011/12/31	66
09	حساب النتائج في 2011/12/31	67
10	تغير الخزينة خلال السنة المالية في 2011/12/31	68

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الميكل التنظيمي للمؤسسة	58

قائمة الملحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	ميزان المراجعة للمؤسسة من الفترة 2011/01/01 إلى 2011/12/31	82

1. اشكالية البحث :

إن توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق ومع التطور المستمر والتسارع في حركة النشاطات الاقتصادية وزيادة المعاملات التجارية بين الدول مما أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية نتيجة عدم قدرة المخطط الوطني المحاسبي مواكبة هذه التغيرات بسبب تلك النقصان التي تعترفه والتي خدمت اقتصادها الموجه المعدة له وخدمت أهدافه، فكانت مبادرة الجزائر بإصلاح منظومتها المحاسبية للحاق بالركب الاقتصادي الدولي، وكان ذلك من خلال إحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط الوطني المحاسبي.

غير ان القانون 11_07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي لم يغفل عن المؤسسات المصغرة التي لا يمكنها تطبيق المحاسبة المالية الجديدة فأعد لها قالب محاسبي يناسبها يدعى بالنظام المحاسبي البسيط، غير أنه استثنى من تطبيقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فكان لهذه الاختيارات أن تطبق النظام المحاسبي المالي الذي تركيبته أساساً مبنية على استراتيجية توحيد محاسبي تأخذ بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية التي لم تراعي ولو بشكل بسيط خصوصية الانظمة الاقتصادية في الدول النامية ولا حتى طبيعة وشكل المؤسسات.

لذلك فإن الاشكالية التي سنحاول معالجتها من خلال هذه الدراسة هي :

كيف يمكننا تطبيق النظام المحاسبي البسيط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ولمعالجة الاشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية :

1. ماهي أهم التطورات التي عرفتها الجزائر في المحاسبة المالية ؟
2. هل أخذ مجلس المعايير المحاسبية الدولية خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إصداره للمعايير المحاسبية الدولية ؟
3. ما لمقصود بالنظام المحاسبي البسيط ؟ وماهي أهم الامتيازات التي جاء بها ؟
4. هل يمكن تطبيق النظام المحاسبي البسيط في مؤسسة مطاحن جديع ؟

2. فرضيات البحث

لإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

1. عرف التشريع الحاسبي الجزائريتطورا ملحوظا حتى تبني النظام الحاسبي المالي؛
2. أخذ مجلس المعايير المحاسبية الدولية خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إصداره للمعايير المحاسبية الدولية؛
3. يعد النظام الحاسبي البسيط ذو أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات المصغرة؛
4. تتلاءم البيئة المحاسبية لمؤسسة مطاحن جديع في تطبيق النظام الحاسبي البسيط.

3. مبررات اختيار الموضوع

من الاسباب التي جعلتنا اختيار هذا الموضوع هو :

- كون الموضوع جديدا، فرأينا أن نساهم مساهمة متواضعة بإضافة مرجع جديد للمكتبة نقدم من خلاله للقراء، ويسمح للباحثين في الميدان بتحسين هذا العمل؛
- فتح آفاق مستقبلية لمن أرادمواصلة البحث في هذا الموضوع؛
- موضوع جديد يحتاج إلى التجربة.

4. أهمية البحث

تبعد أهمية البحث من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد ومساهمتها التي لا يستهان بها في الحد من مشكلتي البطالة والفقر، ومع تضمن النظام الحاسبي المالي للمحاسبة البسيطة الخاصة بالمؤسسات المصغرة فمن الأهمية التعرف على الالتزامات المحاسبية الخاصة بها.

5. أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث التطرق إلى محاولة تطبيق النظام الحاسبي البسيط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا النظام الذي يعتبر نتاج النظام الحاسبي المالي، وكذلك التعرف على المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6. حدود البحث

يتناول موضوع البحث النظام المحاسبي المبسط الذي يعتبر نتاج النظام المحاسبي المالي، ومحاولة تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد مؤسسة مطاحن جديع بمدينة تقرت وذلك بالنسبة لسنة 2011.

7. منهجية البحث

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والاحتاطة ب مختلف جوانب الموضوع، تم الاعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بالفصول النظرية، واعتماد منهجه فرعى دراسة حالة فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية.

8. الدراسات السابقة

1.8 دراسة مهاوة أمال " إمكانية تحين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs — دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2010 — ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة وجباية، الجزائر، 2011-2012، هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى معالجة إمكانية تحين النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به معيار المحاسبة الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الاستفادة من هذه التجربة الدولية في إعداد نظم محاسبية تراعي الاحتياجات الخاصة بمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البحث في مسيرة الاصلاح المحاسبي في الجزائر، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل في ما يلي:

- ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية ؟
- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى ؟
- أصبحت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على الصعيد العالمي، مما عجل بظهور طلب قوي على وجود معايير محاسبية ذات الصفة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- يعتبر النظام المحاسبي المالي SCF، وبالطبع ليس الوحيد، عقبة أمام نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده ؟
- تعتبر تكاليف تبني تطبيق — IAS/IFRS for SMEs في الجزائر أقل تكاليف من تطبيق (IAS/IFRS) بشكلها الكامل، لهذا فهو يمثل فرصة حقيقة نحو تحقيق أهداف الجزائر بالاندماج في الاقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة ؟

- تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة وفعالة ؟
- بتحيين النظام المحاسبي المالي SCF تصبح المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر قادرة على تطبيق هذا النظام بأقل تكلفة وحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية تظهر بعدلة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية ؟
- تكون المؤسسات الصغيرة ومتوسطة قادرة على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الضرورية حسب متطلبات المعيار IFRS for SMEs دون الحاجة إلى التفصيلات غير الضرورية والمعقدة لهذه المؤسسات والواردة في معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية بشكلها الكامل مما يحقق منفعة أكبر من التكلفة ويخفف العبء على هذه المؤسسات.

وأخيراً، إذا كان النظام المحاسبي المالي ملائم ومطبق بشكل كامل على جميع المؤسسات في الجزائر على حد سواء، فمن المؤكد أن تبني تطبيق معيار مبسط سيكون مناسب وبشكل أفضل لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة.

2.8 دراسة عبد الكريم سهام وصحراوي إيمان " دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المبسطة المطبق على المؤسسات الصغيرة في الجزائر "، مداخلة في الملتقى الدولي حول، الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IFRS- IAS)، جامعة سعد دحلب البليدة الجزائر، 2009، تهدف هذه المداخلة الى توضيح كيف يتم مسک محاسبة المؤسسات الصغيرة في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي الجديد وذلك من خلال العناصر التي تطرقت اليها هذه المداخلة بداية بالاطار النظري للمحاسبة المالية في الجزائر ويليها ثانيا المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر وذلك من خلال توضيح الالتزامات المحاسبية الخاصة بها.

9. محتوى البحث

إنجاز هذا البحث قمن بتقسيمه الى أربعة فصول تبدأ بـ مقدمة وتنتهي بـ خاتمة تضمن تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرض النتائج التي توصلنا اليها، وهذه الفصول كالتالي :

- **الفصل الاول :** المحاسبة المالية في الجزائر وذلك من خلال التطرق الى المحاسبة المالية التي تعتبر أحد فروع المحاسبة وهذا على وجه العموم كبداية تمهدية من خلال التطرق الى تعريفها وتعريف خصائصها

وأهداها والعوامل التي تؤثر على تطورها، ومن ثم التطرق الى المسار المحاسبي في الجزائر بداية بالمخبط العام الفرنسي ثم المخبط الوطني المحاسبي وأخيرا نهاية المسار بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

- **الفصل الثاني :** المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد التعرف على مختلف

أجزائه والأسباب المؤدية لإنجازه وأخيرا الاختلافات التي بينه وبين معايير الدولية للتقارير المالية الكاملة.

- **الفصل الثالث :** النظام المحاسبي المبسط المطبق على المؤسسات المصغرة في الجزائر وذلك من خلال

التطرق اولا الى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الاقتصادي الذي تلعبه في التنمية

الاقتصادية ومن ثم التطرق الى دراسة النظام المحاسبي المبسط من خلال معرفة الالتزامات المحاسبية

الخاصة به وكذا الكشوف المحاسبية الخاصة به.

- **الفصل الرابع :** في البداية تم تقديم المؤسسة محل الدراسة وبعدها تم عرض القوائم المالية للمؤسسة

والمعدة وفق النظام المحاسبي المالي ومن ثم محاولة لعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المبسط.

الفهرس

الصفحة	العنصر
III	الاهداء
IV	شكر وتقدير
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
IX	قائمة الاشكال
IX	قائمة الملحق
أ	المقدمة
1	الفصل الاول : المحاسبة المالية في الجزائر
2	تمهيد
3	المبحث الاول : ماهية المحاسبة المالية
3	المطلب الاول : تعريف و أهداف المحاسبة المالية
5	المطلب الثاني : خصائص المحاسبة المالية و العوامل المؤثرة على تطورها
7	المبحث الثاني : المسار التاريخي للمحاسبة المالية في الجزائر
7	المطلب الاول : مسار المحاسبة في الجزائر قبل النظام المحاسبي المالي
13	المطلب الثاني : مسار المحاسبة في الجزائر بعد المخطط الوطني المحاسبي
19	خلاصة الفصل الاول
20	الفصل الثاني : المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
21	تمهيد
22	المبحث الاول : ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
22	المطلب الاول : إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهم تواريخ تطوره

24	المطلب الثاني : محتوى المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
29	المبحث الثاني : سبل انحراف IFRS FOR SMEs عن IFRS بشكلها الكامل.....
29	المطلب الاول : محتوى المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
31	المطلب الثاني : كيفية تبسيط IFRS FOR SMEs عن IFRS بشكلها الكامل
32	خلاصة الفصل الثاني
33	الفصل الثالث : النظام الحاسبي البسيط الخاص بالمؤسسات المصغرة في الجزائر
34	تمهيد
35	المبحث الاول : مفهوم و مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأنواعها
35	المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
40	المطلب الثاني : أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأنواعها
47	المبحث الثاني : دراسة النظام الحاسبي البسيط
47	المطلب الاول : مجال تطبيق النظام الحاسبي البسيط
48	المطلب الثاني : إجراءات النظام الحاسبي البسيط
50	المطلب الثالث : الكشوف المالية الخاصة بالنظام الحاسبي البسيط
55	خلاصة الفصل الثالث
56	الفصل الرابع : دراسة حالة
57	تمهيد
58	المبحث الاول : تقديم مؤسسة مطاحن جديع
58	المطلب الاول : تعريف المؤسسة
58	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة
60	المبحث الثاني : عرض القوائم المالية للمؤسسة
60	المطلب الاول : القوائم المالية للمؤسسة المعدة وفق النظام الحاسبي المتبعة في المؤسسة
66	المطلب الثاني : القوائم المالية للمؤسسة حسب النظام الحاسبي البسيط
71	خلاصة الفصل الرابع

72 الخاتمة
76 المراجع
81 الملاحق
86 الفهرس

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع النظام الحاسبي المالي وما نتج عنه من نظام محاسبي مبسط الخاص بالمؤسسات المصغرة في الجزائر الذي خصص له بابا كاملا من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 معالجة إشكالية البحث التي تدور حول محاولة تطبيق النظام الحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصيا بذلك في الدراسة مؤسسة مطاحن جديع باعتبارها مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

بالرغم من أن النظام الحاسبي المالي جاء نتيجة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ولواكبة التطورات الاقتصادية في العالم وليس من المعقول دولة تريد أن تلحق بالركب العالمي والاندماج فيه دون أن توافق ما جاء فيه فكانت استراتيجية وتركيبة النظام الحاسبي المالي مبنية على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية، إلا أن تطبيق النظام الحاسبي المالي على جميع المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلم يراعي بذلك خصوصية هذه الأخيرة التي عانت جراء تطبيق هذا النظام.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية ولعل أبرزها خلق مناصب الشغل والقضاء على البطالة سواء في الدول المتقدمة النامية، فكانت الحاجة الى معلومات مالية ومحاسبية خاصة بهذه المؤسسات لمتلقي الفئات والاطراف المستخدمة لها، فكان للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور في هذا باعتبار لغة المعيار موحدة لا تخدم طرف واحد أو دولة واحدة أو إقليم محدد وإنما ذو طابع دولي لتزويد الاطراف المعنية بالمعلومات المالية والمحاسبية.

1. نتائج اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا أثناء اختبار الفرضيات الى النتائج التالية :

بالنسبة للفرضية الاولى والمرتبطة بتطور التشريع الحاسبي الجزائري حتى تبني النظام الحاسبي المالي، فقد تبين من خلال الدراسة النظرية تطور التشريع الحاسبي في الجزائر بداية بالمخيط الحاسبي العام الفرنسي الذي اعتمدته الجزائر بعد الاستقلال، ثم يليه بعد ذلك اعتماد المخيط الحاسبي الوطني الذي جاء لخدمة الاقتصاد الموجه والذي دام قرابة 32 سنة ليليه بعد ذلك تبني النظام الحاسبي المالي الذي جاء نتيجة لعدة أسباب والتي من بينها توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.

بالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة بأن مجلس معايير المحاسبة الدولية أخذ في الحسبان خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إصداره للمعايير المحاسبية الدولية ، فقد تبين من خلال الدراسة النظرية وذلك من خلال إصداره للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير معلومات مالية محاسبية ذات شروhat مبسطة تعكس احتياجات مستخدمي البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي تشير إلى أن النظام الحاسبي المبسط ذو أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات المصغرة فلقد تحقق ذلك أيضاً من خلال الالتزامات المحاسبية المبسطة التي جاء بها وكذلك القوائم المالية الخاصة به والتي تتلاءم مع خصوصية المؤسسات الصغيرة.

بالنسبة للفرضية الرابعة المتعلقة بملائمة البيئة المحاسبية لمجموعة مطاحن جديع لتطبيق النظام الحاسبي المبسط فمن خلال الدراسة التطبيقية تتحقق ذلك من خلال محاولة عرض القوائم المالية للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المبسط لسنة 2011 بعدما تتبعنا جميع الخطوات المحاسبية الخاصة به وتحصلنا بذلك على نفس النتائج المعروض في القوائم المالية للمؤسسة لسنة 2011 والمعدة وفق النظام الحاسبي المالي.

2. عرض نتائج الدراسة

- ✓ إن أعمال الاصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر كان من بين الاصلاحات الاقتصادية الناجحة عن التغيير الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بالتوجه نحو إقتصاد السوق؛
- ✓ بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي؛
- ✓ تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفس خصائص المؤسسات المصغرة؛
- ✓ النظام الحاسبي المبسط بسيط من حيث التطبيق وغير معقد وبالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق؛
- ✓ الكشوف المالية المعدة وفق النظام الحاسبي المبسط غير معقدة وتتمتع بالبساطة؛
- ✓ تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق النظام الحاسبي المبسط.

3. التوصيات

- ✓ الاخذ بعين الاعتبار تنظيم وحجم وطبيعة نشاط المؤسسة من أجل قدرة هذه الاخيرة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية؛
- ✓ يجب على العمل الميداني تطبيق النظام المحاسبي المالي بجميع ما جاء به من أسس محاسبية وليس الاكتفاء فقط بقلب الحسابات من المخطط الى النظام المحاسبي المالي وذلك اعتماد على تكنولوجيا الاعلام الالي؛
- ✓ دراسة تجارب وخبرات الدول في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الاستفادة منها؛
- ✓ أن تقتم الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاسبياً ومحاولة تكيف نظامها المحاسبي مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ✓ لا بد من زيادة الوعي المحاسبي لممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين في اعتبارهم ان المحاسبة دين اتجاه ادارة الضرائب.

4. آفاق البحث

تناولت هذه المذكورة موضوع محاولة تطبيق النظام المحاسبي البسيط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإسقاط الدراسة على حالة مؤسسة مطاحن جديع بتقررت، وبذلك لا ندعى أنها تمكنا من تحقيق ذلك على جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبذلك يبقى الموضوع مجال بحث لبحوث مستقبلية كما أنها نقترح على البحوث المستقبلية أن تتناول دراسة حول تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I. قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً : الكتب

1. شريف محمد توفيق، مقدمة المحاسبة المالية، الجزء الاول، دط، شركة الاستاذ للتصميمات الهندسية وخدمات الكمبيوتر، مصر، 2002.
2. شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الاول، دط، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
3. ناجي الحيالي وليد، أصول المحاسبة المالية، الجزء الاول، دط، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007.

ثانياً : الرسائل والأطروحت

4. حريري يوسف، تطبيق النظام الحاسبي المالي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة جامعة قاصدي مرداح، ورقلة، 2010.
5. دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة جامعة الجزائر، 2008.
6. دشاش أم الخير، متطلبات نجاح تطبيق النظام الحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرداح، ورقلة، 2010.
7. سفير محمد، الافصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في المالية والمحاسبة، المركز الجامعي بالمدية، 2009.
8. قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
9. طارق حمزة، المخطط الوطني الحاسبي دراسة تحليلية انتقادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004.
10. مهاوة أمال، إمكانية تحين النظام الحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرداح، ورقلة، 2012.

رابعا : الملتقيات

11. السعافين هيشم، قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت الصغيرة ومتعددة الحجم، المؤتمر العالمي الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، 18/19 اكتوبر 2008.
12. الشريف ريحان، فارح زهوة، مشروع scf الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الوطني الاول حول مستجدات الالفية الثالثة: المؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 22/21 نوفمبر 2007.
13. القصاص خليل، دورة تدريبية حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم IFRS FOR SMEs، مجموعة طلال أبو غزاله للتدريب المهني، الأردن.
14. أبجيري سفيان، ايت محمد مراد، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تحديات وأهداف، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS_IFRS)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 15/14/13 اكتوبر 2009.
15. بشارير عمران، قتان مراد، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000_2010، الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010_2011، جامعة بومرداس، الجزائر، 19/18 ماي 2011.
16. بن رجم محمد خميسي، الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي الجديد، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS_IFRS)، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13/14/13 اكتوبر 2009.
17. بوراس أحمد، كرماني هدى، أثر معايير المحاسبة الدولية على الهياكل المؤسساتية للمحاسبة وعلى تسيير المؤسسات، الملتقى الوطني الاول حول مستجدات الالفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 22/21 نوفمبر 2007.
18. بوراوي سعد، الاسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري مع الاشارة الى حالات التقارب مع الاطار الفكري لـ IAS/IFRS، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارت، تطبيقات وآفاق، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 18/17 جانفي 2010.
19. حمادي نبيل، محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط الى النظام، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13/14/13 اكتوبر 2009.

20. دادن عبد الغني، دادن عبد الوهاب، المنظور المالي للنظام الحاسبي المالي حسب معيار IAS 32 حول الصنف الاول والخامس، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح الحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 30/29 نوفمبر 2011.
21. رئيس حدة، نوي فطيمة الزهرة، حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الرشيد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009، الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010 _ 2011، جامعة بومرداس، الجزائر، 18/19 ماي 2011.
22. سليمان ناصر، محسن عواطف، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغة المصرفية الاسلامية الملتقى الدولي الاول حول، الاقتصاد الاسلامي واقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر 23/24 فيفري 2011.
23. سهام عبد الكريم، إيمان صحراوي، دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر (محاسبة الخزينة)، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام الحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13/14/15 أكتوبر 2009.
24. محسن عواطف، مهاوة أمال، إمكانية استحداث النظام الحاسبي المالي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى المعايير المالية والمحاسبة الدولية بين إلزامية التطبيق وتحديات المحيط، سيدى بلعباس، الجزائر، 30/29 نوفمبر 2010.
25. مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009.
- خامساً : قوانين، أوامر، مرسومات وقرارات
26. القرار الوزاري رقم 99/21 المؤرخ في 09 أكتوبر 1999.
27. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومتوى الكشف المالي وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.
28. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، المحدد لأسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بفرض مسک محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009.

29. الجريدة الرسمية، العدد 74 ، بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03.

30. المنشورة رقم 635 DC/CE/90/046، بتاريخ 11 مارس 1990.

31. المنشورة رقم 185/F / DC /CE/89/047، المؤرخة في 24.1989/05/24.

32. التعليمية 001/95 ، المؤرخة في 1995/10/02.

33. التعليمية MF / DGC 518 المؤرخة في 02 أفريل 1997.

II. المراجع باللغة الأجنبية

35 Expert comptable، Pocket IFRS pour PME، France، 15/09/2009.

36 International Accounting Standard ، IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIE 15/ 04

/2011 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

III. موقع التحميل من الشبكة الالكترونية

المحاسبة المالية خطوة خطوة، تحميل من الموقع:

37 [www.acc4arab.com/acc showthread.php ?t=116](http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=116)

بتاريخ 2012/03/05

مبادئ المحاسبة المالية، نشأة المحاسبة وتطورها، تحميل

38 [www.acc4arab.com/acc showthread.php ?t=116](http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=116)

بتاريخ 2012/03/05

39 www.accjordan.org

بتاريخ 15 /2011 /04

تمهيد

لقد تطور تعريف المحاسبة المالية بتطور الفكر الحاسبي، فمن مجرد تعريف يركز على الجانب الاجرائي للمحاسبة من تسجيل وتبويب وتلخيص الاحداث المالية، الى تعريف هدفه الاساسي هو توصيل المعلومة الاقتصادية لتخذل القرار، أما في الجزائر فقد عرف التشريع الحاسبي تطورا ليتواكب والتغيرات الاقتصادية التي تقع في الساحة الدولية، فمن المخطط الحاسبي الفرنسي العام الذي انتهجه الجزائر بعد الاستقلال حيث كان الخيار الوحيد للمحاسبين الجزائريين في تلك الفترة الى المخطط الحاسبي الوطني الذي وضع ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي وتحقيق اهداف الاقتصاد الكلي والجزئي وبالتالي تلبية حاجيات المحاسبة الوطنية آنذاك والذي عجز المخطط الفرنسي العام على مواكيته، ولكن مع انتهاج الجزائر لاقتصاد السوق أصبح المخطط الحاسبي الوطني لا يتماشى مع الظروف الاقتصادية، لذك كان لزاما على الجزائر من تطبيق النظام الحاسبي المالي ليستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية بخصوص الحصول على معلومة مالية منسجمة ومقروءة.

لدى سناحول من خلال هذا الفصل التطرق ماهية المحاسبة المالية عموما وتطور المحاسبة في الجزائر من خلال تقسيمه الى مباحثين :

المبحث الاول : ماهية المحاسبة المالية؟

المبحث الثاني : المسار التاريخي للمحاسبة المالية في الجزائر.

المبحث الاول: ماهية المحاسبة المالية

نَمْهَدُ مِنْ خَلَالِ هَذَا الْمَبْحَثِ إِلَى التَّعْرِفِ عَلَى مَاهِيَّةِ الْمَحَاسِبَةِ الْمَالِيَّةِ بِاعتِبَارِهَا فَرْعَ مِنْ فَرَوْعَ الْمَحَاسِبَةِ وَذَلِكَ مِنْ خَلَالِ تَعرِيفِهَا، ثُمَّ التَّطْرُقُ إِلَى خَصَائِصِهَا وَالْأَهْدَافِ الَّتِي تَسْعَى إِلَى تَحْقِيقِهَا، وَأَخِيرًا الْعَوْاْمِلِ الَّتِي تَؤْثِرُ عَلَى تَطْوِيرِهَا.

المطلب الاول : تعريف وأهداف المحاسبة المالية

سَنَحَاوِلُ مِنْ خَلَالِ هَذَا الْمَطْلُوبِ التَّطْرُقُ إِلَى تَعرِيفِ الْمَحَاسِبَةِ الْمَالِيَّةِ وَالْأَهْدَافِ الَّتِي تَرمِي إِلَيْهَا.

الفرع الاول : تعريف المحاسبة المالية

الْمَحَاسِبَةُ الْمَالِيَّةُ فَرْعٌ مِنْ فَرَوْعَ الْمَحَاسِبَةِ وَهُنْيِّ مَجْمُوعَةُ الْقَوَاعِدِ وَالْإِحْرَاءِاتِ وَالْمَبَادِئِ الْمَحَاسِبَيةِ الْمُتَعَارِفُ عَلَيْهَا وَالَّتِي تَحْكُمُ طَرَقَ تَسْجِيلِ وَتَوْيِيبِ وَتَحْلِيلِ الْعَمَلِيَّاتِ الْمَالِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِالْمَنْشَأَةِ فِي مَجْمُوعَةِ مِنِ الدَّفَّاتِرِ وَالسَّجَلَاتِ بَهْدَفِ الْوَقْوفِ عَلَى نَتَائِجِ أَعْمَالِ الْمَنْشَأَةِ مِنْ رَبْحٍ أَوْ خَسَارَةٍ وَتَحْدِيدِ مَرْكَزِهَا الْمَالِيِّ فِي نَهايَةِ فَتْرَةِ زَمْنِيَّةِ مُعَيْنَةٍ.¹

تَقْوِيمُ الْمَحَاسِبَةِ الْمَالِيَّةِ عَلَى مَجْمُوعَةِ مُحدَّدةٍ مِنِ الْفَروْضِ الْمَنْطَقِيَّةِ وَالْمَبَادِئِ الْعَمَلِيَّةِ، الَّتِي تَسْتَخْدِمُ فِي قِيَاسِ الْاِحْدَاثِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ وَإِعْدَادِ الْقَوَائِمِ الْمَالِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِوَاحِدَةِ اقْتَصَادِيَّةِ مُعَيْنَةٍ وَإِيْصَالِهَا إِلَى الْمُسْتَخْدِمِينِ الْمُخْتَلِفِينَ.

وَيَقْصِدُ بِالْمُسْتَخْدِمِينِ الْمُخْتَلِفِينَ، الْجَهَاتُ الْمُسْتَفِيَّةُ مِنِ الْمَعْلُومَاتِ الْمَحَاسِبَيةِ وَهَذِهِ الْجَهَاتُ قَدْ تَكُونُ دَاخِلِيَّةً تَتَمَثَّلُ بِالْإِدَارَةِ أَوْ تَكُونُ خَارِجِيَّةً تَتَمَثَّلُ بِالْمُسْتَثْمِرِينَ وَالْدَّائِنِينَ... وَغَيْرُهَا.²

الْمَحَاسِبَةُ الْمَالِيَّةُ هِيَ نَظَامٌ مَعْلُومَاتٌ يَعْنِي بِتَجهِيزِ وَقِيَاسِ (مَعَالِجَة) وَعَرْضِ (الْاِفْصَاحِ) الْاِحْدَاثِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ لِلْوَاحِدَةِ وَبِيَانِ آثَارِهَا عَلَى الْمَرْكَزِ الْمَالِيِّ وَنَتَائِجِ أَعْمَالِهَا، وَذَلِكَ لِخَدْمَةِ فَنَّاتِ عَدِيدَةٍ مِنِ الْمُسْتَخْدِمِينِ (دَاخِلِيِّينَ وَخَارِجِيِّينَ) تَحْتَاجُ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتُ فِي مَجَالَاتِ التَّقِيَّمِ وَالْاِتَّخَادِ الْقَرَارَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَدِيِّ الْكَفَايَةِ أَوِّ الْفَاعُولِيَّةِ فِي استِخدَامِ مَصَادِرِ الْاِمْوَالِ فِي الْوَاحِدَةِ وَتَحْقِيقِ أَهْدَافِهَا.³

¹ ناجي الحبابي وليد، *أصول المحاسبة المالية*، الجزء الأول، دط، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص 26.

² مبادئ المحاسبة المالية، نشأة المحاسبة وتطورها، تحميل، 2012/3/5 ، http://www.acc4arab.com/acc_showthread.php?t=116 ص 4.

³ شريف محمد توفيق، *مقدمة المحاسبة المالية*، الجزء الأول، دط، شركة الاستاذ للتصميمات الهندسية وخدمات الكمبيوتر، مصر، 2002، ص 23.

المحاسبة المالية هي العلم الذي يبحث في تحليل المعاملات المالية وتسجيلها وتبويتها وتلخيصها وعرضها بما يسمح بتوفير البيانات لتخذلي القرارات سواء من داخل المنشأة أو من خارجها عن نتيجة نشاط المنشأة ومركزها المالي مما يساعد على اتخاذ القرارات.¹

الفرع الثاني : أهداف المحاسبة المالية

تحدد أهداف المحاسبة المالية المتمثلة في توفير المعلومات المحاسبية لمختلف فئات المستخدمين وذلك بتقديم تقارير مالية تحقق هذا الغرض وتمكن متخذلي القرارات من:²

- اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية بناء على معلومات قابلة للفهم لذوي الخبرات البسيطة؛
- تحديد وقياس درجة السيولة والتدفقات النقدية المستقبلية؛
- تقدير الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة والالتزامات المرتبة على هذه الموارد من حقوق الملكية والالتزامات أخرى والتغيرات التي تحدث عليها؛

وتتركز الأهداف الأساسية في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين بخصوص كلًا من اتخاذ القرارات ومعرفة متطلباتهم النقدية من الاستثمارات والقروض، وكذلك في تقدير التدفقات النقدية التي يمكنهم من الحصول على عوائدهم.

إن تنفيذ ما سبق يقوم على أن المحاسبة المالية تقدم المعلومات المطلوب توافرها عن طريق قوائم مالية تخدم الفئات المختلفة من المستخدمين وتسمى قوائم ذات غرض عام. وتفترض المحاسبة وجود حد أدنى من المعرفة لدى هؤلاء المستخدمين يمكنهم من الاستفادة من تلك القوائم.

يمكن تقسيم اهداف المحاسبة المالية إلى اهداف ترتبط بالجانب التطبيقي وأهداف ترتبط بالجانب النظري.³

أولا : الاهداف التي ترتبط بالجانب التطبيقي

- توفير سجل كامل لجميع العمليات المالية للمنشأة سواء كانت تتعلق بالمصروفات والإيرادات أو بالالمدينين... الخ؛
- تحديد نتيجة أعمال المنشأة من ربع أو خسارة خلال فترة مالية معينة؛
- تحديد المركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية.

¹ المحاسبة المالية خطوة خطوة، تحميل من الموقع، http:// www.acc4arab.com/acc showthread.php?t=116 ، بتاريخ 05/03/2012.

² عبد الكريم سهام، صحراوي إيمان، دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر (محاسبة الخزينة)، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13/14/15 أكتوبر 2009، ص .2

³ مبادئ المحاسبة المالية، نشأة المحاسبة وتطورها ، http:// www.acc4arab.com/acc showthread.php?t=116 2012/3/5 ص 4

ثانياً : الاهداف التي ترتبط بالجانب النظري

- إعداد التقارير الدورية الالزامية للمستويات الادارية المختلفة التي تساعده في اتخاذ القرارات الرشيدة؟
- تقديم البيانات والمعلومات التي تخدم أغراض المستخدمين الخارجيين مثل الموردين والمقرضين؟
- توفير البيانات والمعلومات التي تخدم الجهات الحكومية في الاغراض الضريبية وفي مجالات إعداد الخطط العامة على مستوى الدولة؟
- تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمشروع وبالالتزامات المرتبة عليه نتيجة الحصول على تلك الموارد.

المطلب الثاني : خصائص المحاسبة المالية والعوامل المؤثرة على تطورها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى خصائص المحاسبة المالية و العوامل المؤثرة على تطورها.

الفرع الاول : خصائص المحاسبة المالية

تتميز المحاسبة المالية بالخصائص التالية¹:

- تعتبر المحاسبة نظام معلومات متكامل يمكن من تنفيذ مهامها بأسلوب يدوى أو باستخدام الحاسوب الآلي وبالأسلوبين معا بحيث يكمل كل منها الآخر أو يعملان بالتوالي معا؛
- تعتبر المحاسبة نشاط خدمي يهدف الى إيصال المعلومات للمستفيدين وتستمد أهمية هذا النشاط من مدى نفعية المعلومات التي يوفرها في المعاونة على اتخاذ القرارات والتقييم على مستوى الوحدة الاقتصادية؛
- تمثل المحاسبة أحد فروع العلوم الاجتماعية التي لها مجالا فكريا يتبع من ناحية تطبيق الطريقة العلمية فيتناول المشكلات وإخضاعها للبحث والتحليل ومن ناحية يوفر لها إطارا فكريا يتضمن العديد من المفاهيم والاهداف والفرضيات التي ترتبط الى حد بعيد بالمجتمع الذي تطبق فيه؛
- يتولى القيام بالمحاسبة مهنة لها تنظيمها وقواعد لاشتراط مزاولتها. كما يوجد العديد من التنظيمات الرسمية والعلمية والمهنية التي تعنى بتأصيلها وتطويرها من جانبي الاطار الفكري ومستوى المزاولات العملية؛

¹ شريف محمد توفيق، مرجع سابق، ص 24.

- ينظر المجتمع الى المحاسبة كنمط اساسي او وسيلة لا غنى عنها لمتابعة وتقييم أداء قطاع الأعمال عموماً وبهذا المعنى فإن المحاسبة تمثل أحد حقول المعرفة البنية الذي يتأثر ويتطور بحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة أو للبيئة التي تمارس فيها.

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على تطور المحاسبة المالية

لقد تناولت بالدراسة العديد من الاتحادات والمنظمات المهنية للمحاسبة تطور المحاسبة المالية ، وقد صدرت عن هذه الاتحادات والمنظمات العديد من الدراسات والابحاث الى شكلت بمجملها تاريخ الاطار النظري وتطوره ومن هذه المنظمات معهد المحاسين القانونيين في إنجلترا وويلز، المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين والجمعية الامريكية للمحاسبة. ومن اهم هذه المنظمات هيئة معايير المحاسبة (FASB)، فقد تأسست في عام 1973 وانتخبت على عاتقها وضع معايير للعمل المحاسبي المتعلق بإثبات الاحداث الاقتصادية محاسبياً ومعالجتها ثم إعداد التقارير المالية ، وقد أصدرت (FASB) ستة بيانات حول مفاهيم المحاسبة المالية المرتبطة بالتقرير المالي لمؤسسات الاعمال.

ونجد ان المحاسبة المالية تأثرت منذ نشوئها وحتى الآن بجموعة من العوامل اثرت على تطورها وتركيبها وهي عوامل وظروف ومؤشرات اجتماعية واقتصادية وقانونية ، وقد اتسمت هذه العوامل والمؤثرات بالتغيير من وقت لآخر. ومن بين هذه العوامل نذكر :¹

1_ المستوى التعليمي والتكنولوجي للبلد

يلعب مستوى التقدم العلمي والتكنولوجى في كل مجتمع دوراً مؤثراً على النظام المالي والمحاسبي لمؤسسات ذلك البلد، حيث تقوم علاقة طردية بين المستوى التعليمي والتأهيل والتدريب المهني والفنى وبين مستوى تطور وتطبيق الانظمة المالية والمحاسبة في المؤسسات. إضافة الى ذلك فإن وجود متخصصين في مجالات المحاسبة الأخرى يرتقي بالعمل المحاسبي و يجعله يلعب دوراً هاماً في إدارة المؤسسات والاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية، وذلك عن طريق وضع الموازنات التقديرية كأدلة للرقابة وتطبيق أساليب المحاسبة الإدارية والتحليل المالي.

¹ عبد الكريم سهام، صحراوي إيمان، مرجع سابق، ص ص 3-4.

2_ طبيعة العادات وال العلاقات الاجتماعية

إن للعادات وال العلاقات الاجتماعية آثاراً على شكل و نوع النظم المحاسبية السائدة في مجتمع ما، وذلك راجع لـ :

- مستوى الحيطة والحذر الذي يتصف به أفراد المجتمع؛
- مستوى السرية بين أفراد المجتمع؛
- شعور المجتمع تجاه مهنة المحاسبة؛
- عوامل قانونية وسياسية واقتصادية.

المبحث الثاني : المسار التاريخي للمحاسبة في الجزائر

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها مجبرة لاستعمال المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 إلى غاية صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني الصادر بتاريخ 23 جوان 1975 هذا الأخير كان ملائم مع الاقتصاد المخطط، ولكن مع انتهاج الجزائر لاقتصاد السوق أصبح المخطط المحاسبي الوطني غير قادر على مواكبة التطورات الاقتصادية، فعمدت الجزائر إلى إصلاح منظومتها المحاسبية وذلك من خلال إحلال النظام المحاسبي المالي.

المطلب الاول : مسار المحاسبة في الجزائر قبل النظام المحاسبي المالي

سنحاول من خلال هذا المطلب تتبع مراحل المحاسبة في الجزائر قبل الاصلاح المحاسبي وذلك بداية بالمخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 ثم المخطط المحاسبي الوطني.

الفرع الاول : المخطط المحاسبي العام¹

في مطلع استقلال الجزائر عام 1962، اتبعت المؤسسات الجزائرية القواعد المحاسبية الخاصة بالنموذج الفرنسي ممثلة في المخطط المحاسبي العام (PCG- Plan Comptable Générale) - لسنة 1957 والذي يرجع تاريخ إعداده إلى سنة 1947، ويهدف هذا المخطط إلى التنسيق بين مختلف المحاسبات، وهذا يجعل المحاسبة أداة فعالة للتسيير الخاص بالمؤسسات الاقتصادية دون إهمالفائدة التنسيق المحاسبي من أجل تزويد

¹ حمادي نبيل، محاسبة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من المخطط إلى النظام، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS ، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13-14-15 اكتوبر 2009، ص.2

الاقتصاد بالوثائق والمعلومات الازمة، وخاصة بالإحصائيات الضرورية من أجل دراسة كيفية توزيع الدخول الوطنية، وكذلك لمواجهة المنافسة، من خلال إطار المحاسبي الذي يحتوي على عشرة أقسام رئيسية وهي:

- الأقسام من (1) إلى (5) : خاصة بحسابات الميزانية؛
- الأقسام من (6) إلى (7) : حسابات التسيير (التكاليف، النواتج)؛
- القسم (8) : خاص بحسابات النتائج؛
- القسم (9) : خاص بالمحاسبة التحليلية؛
- القسم (0) : حسابات خاصة وموضوعة لتسجيل الالتزامات المتحصل عليها والمعطاة والتي تظهر خارج الميزانية.

إن المخطط المحاسبي العام (PCG) كان الخيار الوحيد للمحاسبين الجزائريين في تلك الفترة، وهذا لتنظيم المؤسسات الوطنية من الجانب المحاسبي، لكن الواقع الاقتصادي للمؤسسة الجزائرية في إطار الاقتصاد الاشتراكي أظهر صعوبة مواكبة هذا المخطط لكبر حجم المؤسسات من جهة وال الحاجة إلى معلومات أدق حول المؤسسة وتطور الأنظمة المحاسبية في العالم من جهة أخرى، وتمثل هذه النقائص في¹:

- القوائم المالية لا تعكس القرارات المتتخذة من طرف المسيرين وتأثيرها على النتيجة، حيث ان الميزانية التي تعكس الوضعية المالية خلال فترة معينة لا تسمح بمعرفة استعمال الموارد المتاحة للمؤسسة كما ان الخسارة والربح لا يسهلان عملية قراءة وتفسير العناصر التي ساهمت في تحقيق النتيجة؛
- المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في PCG لها تفسير وأصل جبائي؛
- الميكل التنظيمي للمحاسبة التحليلية وعلاقته مع المحاسبة العامة هي صعبة التطبيق في المجموعات والوحدات الصناعية المعقدة؛
- ضعف محتوى المخطط المحاسبي العام من حيث النصوص والإجراءات المحاسبية التي كانت تتصف بالعمومية ولا تتمتع بالإجبارية، حيث جاءت هذه الأخيرة في شكل اقتراحات.

¹ سفير محمد، الأفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في المالية والمحاسبة، المركز الجامعي بالمنية، 2009، ص 78.

الفرع الثاني : المخطط المحاسبي الوطني

أولاً : نشأة وتطور المخطط الوطني المحاسبي

1_ نشأة المخطط الوطني المحاسبي

إن النقائص التي شملها (PCG) والتوجه الاقتصادي الجديد للجزائر نحو الاشتراكية أوجد الحاجة إلى إعداد مخطط جديد يستجيب لهذه المساعي¹، وجاءت أول محاولة لتغييره في سنة 1964، حيث اقتصرت على إنشاء بعض الحسابات وتغيير أسماء البعض الآخر، وعليه فلا يمكننا اعتبار هذه العملية محاولة تغيير حقيقة لهذا المخطط.²

جاءت بعدها محاولة وزارة المالية لتغييره سنة 1969، حيث اعتبرت بمثابة محاولة أولى بالنظر إلى أهدافها فقد شكل وزير المالية آنذاك لجنة من شأنها تحضير وإعداد مخطط محاسبي جيد في ظرف ستة أشهر. إلا أن هاته اللجنة لم تقدم شيئاً ولم تسفر أعمالها على أي مخطط جديد، لعدم كفاية المهلة المخصصة لذلك، وعدم توافقها مع أهمية وضخامة المهمة.

لقد كانت المحاولة الثانية في سنة 1972 والتي اعتبرت محاولة ناجحة إلى حد ما، تكفلت بها وزارة المالية وأوكلت مهمة تغيير المخطط إلى مجلس مكلف بذلك وهو المجلس الأعلى للمحاسبة الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم المؤرخ في 29 ديسمبر 1971، بالإضافة إلى تكليفه بمهمة تنظيم ميدان المحاسبة، وقد أنشأ هذا المجلس بداخله لجنة التقنيين تقوم بمهام إعداد المخطط المحاسبي الجديد، وجرت أشغال إعداد مشروع المخطط المحاسبي بالشركة الوطنية للمحاسبة SNC في بداية الأمر في شهر أبريل من سنة 1972، و تم تكوين فريق دائم من خبراء جزائريين مدربين بخبراء فرنسيين من المجلس الوطني للمحاسبة تمتلك مهمتهم في مراقبة وتتبع تطور الأشغال وإبداء الآراء في هذا المجال بالإضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكي من جامعة براغ والذي طرح التجربة التشيكوسلوفاكية في هذا الميدان، ثم قامت اللجنة ب مجرد احتياجات كل المستعملين من المعلومات المحاسبية حسب الفئات ورتيبهم كما يلي :

— مسيري المؤسسات، إدارة الضرائب، المبيعات المالية، الوزارات الوصية، الاقتصاد الوطني من خلال المحاسبة الوطنية.

¹ سفير محمد، مرجع سابق، ص 79.

² طارق حمزة، المخطط الوطني المحاسبي دراسة تحليلية انتقادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 115 - 116.

كما قامت اللجنة بفحص ودراسة مختلف المخططات المحاسبية الأجنبية للاستفادة منها، وخصصت بالدراسة المخطط الحاسبي المعد سنة 1970 والذي اعتمد كنظام موحد للمحاسبة لدول المنظمة الإفريقية والمخطط المحاسبي التشيكي سلوفاكي.

بعدها قامت اللجنة بتحديد مجال تطبيق المخطط الوطني الحاسبي الجديد، وتلتقت في هذا الصدد صعوبات جمة خاصة في قطاع الفلاحة والبنوك.

وبعد عدة أشهر من العمل توصلت اللجنة إلى وضع مشروع تمهيدي لأول مخطط محاسبي جزائري والذي تم عرضه على لجنة التقىيس بالمجلس الأعلى للمحاسبة في شهر ديسمبر 1972، ثم بدأت عملية مناقشة مشروعه التمهيدي، حيث تم إشراك أطراف عديدة منها ممثل المؤسسات العمومية، كما قامت اللجنة بإعداد نموذج من الأسئلة وجهته إلى كل المؤسسات العمومية، يمحور حول النظام الحاسبي والمخطط المحاسبي المطبق، بهدف جمع أكبر عدد ممكن من الآراء واللاحظات والتعديلات والإضافات المختملة التي يرجى إقحامها في المخطط الحاسبي الجديد، حيث تعتبر مهمة وضع مخطط محاسبي بإمكانه الاستجابة إلى احتياجات كل قطاع من المعلومات المحاسبية مهمة جد معقدة وذلك بسبب اختلاف الاحتياجات وتناقضها في بعض الأحيان.

واستمرت الأشغال على مدى ثلاثة أشهر، وتم خلالها إجراء تعديلات طفيفة على المشروع التمهيدي للمخطط المحاسبي، وبعد نهاية أشغال التحضير بدأت عملية عرض وشرح المخطط بإقامة عدة ملتقيات حول المخطط وأهدافه وكيفية تطبيقه، بعد ذلك بدأت أشغال ترجمة المخطط من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، هذه العملية تكفلت بها لجنة مختصة أنشأت خصيصاً لذلك.

في نوفمبر من سنة 1973 تم تبني المخطط الجديد باسم المخطط المحاسبي الوطني (Plan comptable national PCN) من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة بعد فحصه للمشروع، تلاه صدور الأمر رقم 35 / 75 الصادر بتاريخ 29 أبريل سنة 1975 والقاضي بإجبارية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري، شركات الاقتصاد المختلط، الشركات التي تخضع لنظام التكليف بالضريبة على الأساس الحقيقي مهما كان شكلها، ثم صدور المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية تطبيق المخطط المحاسبي الصادر بتاريخ 23 جوان 1975 عن وزارة المالية، ولقد دخل المخطط المحاسبي الوطني حيز التطبيق في جانفي من سنة 1976.¹

¹ طارق حمزة، مرجع سابق، ص 117.

2_ تطور المخطط المحاسبي الوطني

ما أن المخطط المحاسبي الوطني أنشأ قبل القانون التجاري فإنه لم يأخذ في الحسبان مختلف أشكال وتنظيمات الشركات التجارية في القطاع الخاص، ولقد عرف المخطط المحاسبي الوطني عدة تعديلات منذ إنشاءه سنة 1975، تماشيا مع تغيرات الإطار القانوني للمؤسسات الوطنية إلى شركات مساهمة ، وفي هذا الظرف أصبح من الضروري ضبط وتوحيد مجموع العمليات لإنشاء الشركات، توزيع النتائج، رفع رأس المال، الحل والتصفية...، وبهذا الصدد قامت المديرية العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية بإصدار تعليمات لتكيف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الشركات التجارية، وتمثلت هذه التغيرات في شكل إضافات للمخطط المحاسبي الوطني، نذكر منها خاصة:¹

1_ المنشورة (circulaire) رقم 185/F / DC/89/047 المؤرخة في 24/05/1989 المتعلقة

بتسجيل العمليات المرتبطة باستقلالية المؤسسات وتعالج ما يلي² :

- المساهمات (تفصيل بين المساهمات المطلوبة وغير المطلوبة)؛

- حساب الشركاء (الفصل بين العينية والنقدية)؛

- دراج حساب المؤوثق في شكل حساب فرعى من حساب النظيرات؛

- إدراج القروض السنوية كحسابات فرعية من حساب الاستثمارات.

2_ المنشورة رقم 635F/DC/CE/90/046 المؤرخة في 11/03/1990 المتعلقة بتسجيل مساهمات العمال

ضمن أرباح المؤسسات.³

3_ التعليمية (instruction) رقم 001/95 المؤرخة في 02/10/1995 المتعلقة بالتوقيق بين أموال المساهمة

وتعالج ما يلي⁴ :

- الأسهem المتحصل عليها من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية؛

- الأموال المتحصل عليها عن طريق الحكومة للتدخل في المؤسسة؛

- الأرباح المتحصل عنها عن طريق الأسهem؛

- الحسابات الجارية للشركاء.

¹ حريري يوسف، تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرابط، ورقلة، 2010، ص،32.

² المنشورة رقم 185/F / DC/89/047 المؤرخة في 24/05/1989.

³ المنشورة رقم 635 DC/CE/90/046، بتاريخ 11 مارس 1990.

⁴ التعليمية 001/95 ، المؤرخة في 02/10/1995.

4 _ التعليمية 518/MF/DG المؤرخة في 2/04/1997 المتعلقة بإعادة إدماج فرق إعادة التقييم ضمن الميزانية.¹

5 _ القرار الوزاري رقم 99/21 المؤرخ في 9/10/1999 الذي يتضمن توافق المخطط المحاسبي الوطني مع نشاط الشركات القابضة وتحميم حسابات الجمع.²

ثانيا : أهداف المخطط الوطني المحاسبي

لقد جاء المخطط الوطني المحاسبي ليعطي احتياجات الاقتصاد الكلي والجزئي في نفس الوقت.

تمثل أهداف المخطط الوطني المحاسبي في ما يلي :³

1_ على المستوى الاقتصادي الكلي

- توفير المعلومات الالزمة لأغراض التخطيط الاقتصادي المركزي؛
- توفير المعلومات لمستخدمي المحاسبة (هيئة التخطيط الوطني، الهيئات المالية، الوزارة الوصية، مصالح الضرائب)؛
- تسهيل عمليات اتخاذ القرار والتوقع على المستوى الكلي.

2- على المستوى الاقتصادي الجزئي

- معرفة مستوى المخزون، التكلفة، سعر العائد، لتحسين تسيير المؤسسة وتسهيل المقارنة؛
- تحليل حركي لمعرفة التدفقات النقدية ومتختلف عمليات المؤسسة ويمكن القول أن المخطط المحاسبي الجزائري قد لبّى احتياجات التخطيط، ومصالح الضرائب والوزارة إلا أنه لم يكن يلبي طموحات المتعاملين الاقتصاديين.

ثالثا : نتائج المخطط الوطني المحاسبي

عرض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957 بهدف إعطاء الدولة أداة للتخطيط والتسيير، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع من طرف المستعملين نتج عنه عدة ثغرات ونقائص والتي ظهرت بصورة واضحة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف الشركات المتعددة

¹ التعليمية MF / DGC / 518 المؤرخة في 02 أفريل 1997.

² القرار الوزاري رقم 99/21 المؤرخ في 09 أكتوبر 1999.

³ بوراس أحمد، كرماني هدى، آثر معايير المحاسبة الدولية على المبادرات المؤسساتية للمحاسبة وعلى تسيير المؤسسات، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باحي مختار، عنابة، الجزائر، 21/11/2007، ص 8.

الجنسيات لوجود مشاكل في التسيير وعدم تطابق قوائمه المالية مع المعايير المحاسبية الدولية¹ ، ولقد تمثلت هذه النقائص في² :

- بالرغم من مرور مدة زمنية لا يستهان بها على تطبيق هذا المخطط في المؤسسات، فإن هذه الأخيرة غير متحكمة فيه إلى اليوم، كما أن هناك أسئلة عديدة طرحت ولم تلق الإجابة إلى حد الآن؟
- تطبيق الجرد المستمر بالنسبة للمخزون لم يوفق فيه مما أدى إلى العدول عنه في أغلب المؤسسات؛
- تقسيم بعض عناصر الأصول (المنتجات، أشغال المؤسسة لنفسها، مخزون المواد والبضائع لا علاقة له بالواقع) وذلك لغياب المحاسبة التحليلية والجرد المستمر؛
- مشاكل يعاني منها الحلال المالي عند اعتماده على الميزانية: يعتبر المخطط المحاسبي العام أوراق المساهمة المالية (title de participation) من الأموال الثابتة أي من الاستثمارات، بينما تعتبر حسب المخطط المحاسبي الوطني من الحقوق (الحساب 421)؛
- أمر بإتباع الجرد المستمر بالنسبة للمخزون (كقاعدة للمحاسبة التحليلية) ولكن مشروع المحاسبة التحليلية لم يظهر للوجود إلى اليوم.

المطلب الثاني : مسار المحاسبة في الجزائر بعد المخطط الوطني المحاسبي

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أسباب ومراحل انحصار النظام المحاسبي المالي وبعدها تعريف و مجال تطبيقه وأخيرا الاستحداثات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.

الفرع الاول : اسباب ومراحل انحصار النظام المحاسبي المالي

أولاً : اسباب الانتقال الى النظام المحاسبي المالي

إن الجزائر منذ وأن تبنت النصوص القانونية المتعلقة بالمخطط المحاسبي الوطني الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه لم تقم بأي تعديل يمس بمحتواه بغية تماشيه و التطورات و التحولات التي عرفها الاقتصاد و لا لسد الثغرات والنقائص مثل التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الایجارى، العمليات بالعملة الأجنبية... الخ.

ولهذا كان من الضروري تدارك الوضع و ذلك من خلال تبني نظاما جديدا يتماشى و التطلعات المستقبلية لل الاقتصاد الوطني.

¹ بن رجم محمد حميسى، الانقال من المخطط المحاسبي الوطنى الى النظام المحاسبي المالي الجديد، الملتقى الدولى حول الاطار المفاهيمى للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS_IFRS)،جامعة سعد دحلوب، البليدة، الجزائر، 13/14/15 اكتوبر 2009، ص 4.

² الشرييف رihan، فارح زهوة، مشروع scf الجزايري والمعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الوطنى الاول حول مستجدات الالفية الثالثة: المؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باحى مختار، عنابة، الجزائر، 21/22 نوفمبر 2007، ص 4 - 5.

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت بالجزائر للتوجه إلى النظام المحاسبي الجديد في ما يلي¹:

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات؛
- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية و السماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- النقصان و التغرات التي خلفها المخطط المحاسبي الوطني الذي يتلاءم و النظام الاقتصادي السابق لا اقتصاد السوق؛
- إمكانية تطبيق الكيانات الصغيرة لنظام معلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
- الاعتماد على مبادئ و قواعد واضحة التي تساعده التوجه المحاسبي للمعاملات، تقييمها و إعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري و غير الإداري بالقواعد، و تسهيل مراجعة الحسابات؛
- محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدوير الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبة لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، لأن التنوع المحاسبي بين الدول ينجر عنه مشاكل عديدة، يمكن أن نذكر منها ما يلي :
- عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدّها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع و مؤسسات تابعة لها في دول أجنبية، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجودة فيها، و على المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفروعها إلى قوائم و تقارير معدة حسب المعايير و المبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم؛
- غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين و بالتالي إلى ضعف جودة و نوعية المعلومات.

ثانيا : مراحل انجاز النظام المحاسبي المالي

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسب الوطني والتي مولت من طرف البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة و تحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت على عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني

¹ آخرى سفيان، أيت محمد مراد، النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، تغييرات وأهداف، الملتقى الدولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS_IFRS)،جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 13/14/15 اكتوبر 2009، ص 3-4.

نسخة 1975-35 إلى نظام محاسبي جديد يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الحدد، وقد مرت هذه العملية بثلاثة مراحل هي¹ :

المرحلة الأولى : تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية.

المرحلة الثانية : تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.

المرحلة الثالثة : وضع نظام محاسبي جديد.

وفي نهاية المرحلة الأولى وضعت ثلاث خيارات ممكنة و هي :

الخيار الأول : الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني — الاقتصادي في الجزائر و الذي بقى ثابتاً منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في 1988.

الخيار الثاني : و يتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين مختلفين يعطيان نظاماً مختلط و معقد، و بالتالي يمكن له أن يكون مصدراً للتناقض و الاختلاف.

الخيار الثالث : بالنسبة لهذا الخيار، فهو يتضمن ابجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله و وضع إطاره التصوري المحاسبي، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

إن هذا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في المجتمع المنعقد في 05 سبتمبر 2001 و اختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB من خلال USGAAP أو التوجهات الأوروبية.

¹ شنوف شعب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، دط، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص ص 14-15.

الفرع الثاني: تعريف و مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي واهدافه

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي

عرف القانون 07 - 11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 كما يلي¹ :

النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عدديه وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

من التعريف السابق نستخلص خصائص المحاسبة المالية فيما يلي² :

- نظام للمعلومة المالية (ترکز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي)؛
- كشوف تعكس بصدق المركز المالي (الميزانية = نشاط ومعاملات الكيان)؛
- معلومات يمكن قياسها عدديا (رقميا) تتكون من معطيات عدديه قابلة لقياس النقيدي؛
- تصنيف ، وتقييم ، وتسجيل المعلومات المالية (وفق المعايير الدولية)؛
- قياس أداء ونجاعة الكيان(من خلال جدول حساب النتائج)؛
- قياس وضعية الخزينة (من خلال التدفق النقدي) قدرة الكيان على توليد النقدية وما يماثلها؛
- يتم إعدادها (الكشوف المالية) في نهاية السنة (في نهاية الفترة المحاسبية- مبدأ الدورية).

ثانيا : مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى من مجال التطبيق الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.³

كما تلتزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية و هي :

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛

¹ الجريدة الرسمية، العدد 74 ، بتاريخ 25 نوفمبر 2007 ، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03 ، ص .3.

² بوراوي سعد، الاسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري مع الاشارة الى حالات القارب مع الاطار الفكري لـ IAS/IFRS ، الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارت، نظفيقات وآفاق، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 18/17 جانفي 2010، ص .9.

³ الجريدة الرسمية العدد 74 ، مرجع سابق، ص .3.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير التجارية اذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؟
- وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، أما الكيانات أو المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثالثا : أهداف النظام المحاسبي المالي

تم إجراء عملية الاصلاح المحاسبي من خلال إحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط المحاسبي الوطني لتحقيق جملة من الاهداف، يمكن تلخيصها في النقاط التالية¹:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الانظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الاجنبية؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول الى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الاجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والاداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة وكافية، موثوق بها و شاملة لمجموع تعاملات المؤسسة وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة لمجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التقارير الجبائية بموضوعية ومصداقية؛
- يساعد في إعداد الاحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛

¹ دشاش أم الخير، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2010، ص 87.

- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات يتراوط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الاجراءات المحاسبية للعديد من الدول؟
- النظام الحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسويير حسب النشاط.

الفرع الثالث : الاستحداثات التي جاء بها النظام الحاسبي المالي

- يتميز النظام الحاسبي المالي بأربعة استحداثات اساسية جديدة تتمثل في ما يلي¹ :
- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا الحاسبي للتطبيق العالمي و الذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية و مبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد و إنتاج معلومة مفصلة؟
 - إيضاح المبادئ و القواعد التي يجب أن تسير التطبيق الحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها و إعداد الكشوف المالية، و الذي يحد من مخاطر التدخل الإداري و الإداري بمعالجة اليدوية في القواعد و كذا تسهيل فحص الحسابات؟
 - التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة، الذين يملكون معلومات مالية عن المؤسسات على حد سواء، منسقة، قابلة للقراءة، و تسمح بالمقارنة و اتخاذ القرار ؟
 - إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة .

هذه التغيرات ناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة و التي يجب من الآن فصاعدا أن ترتبط بالواقع الاقتصادي لهاته المعاملات أكثر منها عن طبيعتها القانونية .

- اللجوء إلى القيمة العادلة لتقييم بعض الأدوات المالية(المأخذوذة بهدف التعاملات الجاهزة للبيع)؛²
- اللجوء إلى فكرة التقدير بالقيمة الحالية لتقييم السلفات والحقوق بالقروض الصادرة عن المؤسسة.

¹ دادن عبد الغني، دادن عبد الوهاب، المنظور المالي للنظام الحاسبي المالي حسب معيار IAS _32 _39 حول الصنف الاول والخامس، الملتقى العلمي الدولي حول الاصلاح الحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 30/29 نوفمبر 2011، ص 3.

² دادن عبد الغني، دادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 3-4.

خلاصة الفصل الاول

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن المحاسبة المالية منذ نشأتها تأثرت بمجموعة من العوامل، ولعل أهمها مستوى التقدم العلمي لبلد ما، إذ يعتبر عامل كبير واساسي من حيث درجة تأثيره و لما له من دور كبير في الارقاء بالعمل المحاسبي.

وتعتبر سنة 2007 منعرجاً كبيراً في تحول المظومة المحاسبية في الجزائر لتواكب والتطورات الاقتصادية في العالم، والتي كان نتاجها إحلال النظام المحاسبي المالي والذي من بين أهدافه توفير معلومة مالية تخدم قرارات مستخدميها محل المخطط المحاسبي الوطني وهذا نتيجة النقص التي تعترى هذا الأخير الذي لم يعد قادر على مواكبة التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر ألا وهو اقتصاد السوق.

تهييد

من أجل توحيد لغة المحاسبة بما يتماشى مع التطورات والتحولات الاقتصادية في العالم، ومن أجل توفير معلومات بالتنوعية الالازمة التي تعزز العلاقة والارتباط بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، فقد سعن العديد من المنظمات المهنية المحاسبية الدولية نحو وضع معايير محاسبية دولية ومن بين هذه المنظمات هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي سعت جاهدة لوضع معايير محاسبية دولية من أجل توحيد لغة المحاسبة، غير أن هذه الاختلاف أدركـت أن نوع المؤسسة هو الذي يحدد القالب المحاسبي الخاص بها، وبالتالي فقد كانت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معايير محاسبية دولية خاصة بها خلاف المعايير المحاسبية الدولية الكاملة.

لدى سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال تقسيم الفصل الى مبحثين كالتالي :

المبحث الاول : ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

المبحث الثاني : سبل انحراف المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة.

المبحث الأول : ماهية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

موجب التصريحات التي جاءت في التقرير السنوي مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (ديسمبر 2000) التي تنص على أن هناك طلب معايير تراعي حاجة وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تراعي خصوصية اقتصاد الدول النامية ، أين انطلق المجلس في إعداد مشروع يخص إنشاء معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة IFRS FOR SMEs والذي نم إنجازه في شكله النهائي في جويلية 2009.

المطلب الأول : إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم تواريخ تطوره

أولاً : إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوم 9 جويلية 2009، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المجموعة من المتطلبات المحاسبية الدولية وضعت خصيصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (المشاريع الصغيرة والمتوسطة). وقد أعد على أساس المعايير الدولية، ولكنه نتاج مستقل منفصل عن المجموعة الكاملة من معايير التقارير المالية الدولية (معايير التقارير المالية الدولية). والمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبسطة تعكس احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستخدمي البيانات المالية ويأخذ بعين الاعتبار التكاليف والمنافع، مقارنة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة.¹

تم إصدار هذا المعيار مرفقاً بملخص عمل (Basis for Conclusions) لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الاستعمال (Implementation guide) الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقة. يعتبر هذا المعيار قائماً بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي لـ IFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديلاته، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر كل ما دعت الحاجة لذلك من ناحية، وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أو أوضاعها أو تلك التي تختار اعتماداً كاملاً على المعايير الدولية للتقارير المالية من ناحية أخرى. تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلاً من جعله مضافاً للمعايير الأخرى لسبعين أساسين هما:²

¹ International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2011 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

² مهادة أمال، إمكانية تحين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرداح، ورقلة، 2012، ص 30.

- سهولة استعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق IFRS for SMEs لمعالجته للأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فحين احتواء IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات ؛
- لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRS بشكلها الكامل . وتمثل الأهداف المرجوة من المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ما يلي :¹
 - تسهيل العرض المالي وتوفير معايير محاسبية مناسبة للمؤسسات صغيرة ومتوسطة التي ترغب باستخدام
 - معايير دولية عند إعدادها للبيانات المالية ؛
 - إعداد هذه المعايير بشكل يضمن سهولة التطبيق والممارسة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
 - تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير محاسبية دولية ذات جودة عالية، مفهومة ومطبقة دوليا في جميع المؤسسات ؛
 - تخفيف العبء على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب باستخدام معايير دولية ؛
 - تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات لهذه المؤسسات.

ثانياً : التواريخ الرئيسية في عملية الوصول إلى المعيار النهائي

- سبتمبر 2003 : اليوم العالمي لتحديد وضع المعايير ؛
- جويلية 2004 : ورقة مناقشة كان هناك (117 التعليقات) ؛
- أفريل 2005 : استبيان بشأن الاعتراف والقياس (94 رد) ؛
- أكتوبر 2005 : اجتماعات على الاعتراف والقياس (43 اجتماع) ؛
- فيفري 2007 : عرض المشروع (162 تعليقات) ؛
- نوفمبر 2007 : الاختبارات الميدانية (116 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) ؛
- من مارس إلى غاية أفريل 2008 : دورات المجلس ؛
- أفريل 2009 : تحرير وكتابة المشروع ؛
- ماي 2009 : نشر المشروع النهائي على موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية ؛
- 1 جويلية 2009 : إرسال المشروع إلى المجلس لعرضه على التصويت ؛
- جويلية 2009 : إصدارة المشروع النهائي للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ القصاص خليل، دورة تدريبية حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم IFRS FOR SMEs، مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب المهني، الأردن، ص 5.

المطلب الثاني : محتوى المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يحتوي المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ما يلي :¹

- مقدمة؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛¹
- المفاهيم والمبادئ؛
- عرض البيانات المالية؛
- بيان الوضع المالي؛
- بيان الدخل الشامل وبيان الدخل؛
- بيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان الدخل الشامل والأرباح؛²
- بيان التدفقات النقدية؛
- إيضاحات حول القوائم المالية؛
- القوائم المالية الموحدة والمنفصلة؛
- السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء؛
- الأدوات المالية الأساسية؛
- قضايا الأدوات المالية الإضافية؛
- مخزونات؛
- الاستثمارات؛
- الاستثمارات في المشاريع المشتركة؛
- الاستثمار العقاري؛
- الممتلكات والآلات والمعدات؛
- الموجودات غير الملموسة الأخرى؛
- تركيبات الأعمال؛
- الإيجارات؛
- أحكام الطوارئ؛
- المطلوبات والحقوق؛

¹ International Accounting Standard , **IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES** , 15/ 04 /2011 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

²International Accounting Standard , **IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES** , 15/ 04 /2011 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

- 23 الإيرادات؛ -
- 24 المنح الحكومية؛ -
- 25 تكاليف الاقتراض؛ -
- 26 أسهم على أساس الدفع؛ -
- 27 انخفاض قيمة الموجودات؛ -
- 28 فوائد التوظيف؛ -
- 29 ضريبة الدخل؛ -
- 30 تحويل العملات الأجنبية؛ -
- 31 التضخم؛ -
- 32 الأحداث بعد نهاية الفترة المشمولة بالتقرير؛¹ -
- 33 الإفصاحات الجزئية؛ -
- 34 الأنشطة المتخصصة؛ -
- 35 الانتقال إلى المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ -
- شرح المصطلحات.

وسنحاول التطرق الى شرح بعض عناصر المعيار وليس التطرق إليها كاملاً.

1) المؤسسة المعنية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقع مسؤولية القرارات التي يكون مطلوباً أو مسموماً وفقاً لها للمؤسسات استخدام المعايير الدولية للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عاتق الم هيئات التنظيمية والتشريعية والجهات المعدة للمعايير.²

فقد عرف المجلس IASB للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي³ :

— ليست لديها مسؤولية عامة؛

— تنشر بيانات مالية ذات أغراض عامة للمستخدمين الخارجيين.

¹ International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2011 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

² مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، الجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2009، ص .5

³ <http://www.accajordan.org>

تتمتع المؤسسة بمسؤولية عامة إذا¹:

- تكون قد قدمت أو هي بقصد تقديم تقارير لهيئات منظمة بهدف إصدار أي أدوات مالية للجمهور ؟
- تقوم بإدارة مخاطر ائتمانية ؟
- مؤسسات ذات منفعة عامة أو تقدم خدمات لها مميزات المنفعة العامة ؟
- ذات أهمية اقتصادية في بلدتها على أساس مجموع الأصول، عدد الموظفين، مجموع الإيرادات، درجة السيطرة في السوق وطبيعة وحجم الاقتراض من الغير.

إذا تبنت مؤسسة لديها مسؤولية عامة هذا المعيار فلا تعتبر بياناتها المالية ممثلة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى وإن الرمها قانون محلي بذلك. كذلك لا تمنع الشركة التابعة التي تتبع شركتها الأم كافة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية طالما أنه ليس للشركة الأم مسؤولية عامة.²

2) المفاهيم والمبادئ

إن الهدف من البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توفير المعلومات حول الوضع المالي والأداء والتడفقات النقدية، يظهر أيضا نتائج إشراف الإداره على الموارد.

أما بالنسبة للخصائص النوعية للبيانات فتتمثل في (الفهم ، والأهمية، والموثوقية، وتغليب الجوهر على الشكل، وحسن التسيير وشمولها وقابليتها للمقارنة وتوقيتها، والتوازن بين المنافع والتكاليف).

3) عرض البيانات المالية :

يفترض في عرض البيانات المالية أن تتحقق الشروط التالية³:

- العرض : يفترض أن تؤدي المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قد تكون هناك حاجة إلى الكشف عن بيانات تكميلية).
- التوافق مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ان تكون البيانات حقيقة و عادلة؛

¹ Expert comptable, Pocket IFRS pour PME, France, 15/09/2009,p12.

نقلا عن مهادة أمال، مرجع سابق، ص 32.

² القصاص خليل، مرجع سابق، ص 6.

³ International Accounting Standard , **IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES** , 15/ 04 /2011 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقديم مجموعة كاملة من البيانات المالية سنويا على الأقل
- عرض وتصنيف العناصر أن تكون متسقة من فترة إلى أخرى؟
- ويجب أن يبرر ويكشف عن أي تغيير في العرض أو تصنيف البنود في البيانات المالية.

مجموعة كاملة من البيانات المالية :

- بيان الوضع المالي؛
- اما بيان واحد من الدخل الشامل، أو بيانين : بيان الدخل وبيان الدخل الشامل؛
- بيان التغيرات في حقوق الملكية؛
- بيان التدفقات النقدية؛
- ملاحظات.

1-3 بيان الوضع المالي:

أصول غير متداولة وتشمل :

- شبه النقدية؛
- المستحقات؛
- الموجودات المالية؛
- قوائم الجرد؛
- الممتلكات والآلات والمعدات؛
- القيمة العادلة للاستثمار المملوكة؛
- موجودات غير ملموسة؛
- الأصول بسعر التكلفة؛
- الأصول بالقيمة العادلة؛
- الاستثمار في شركات زميلة؛
- الاستثمار في مشاريع مشتركة؛
- دائنون؛
- المطلوبات المالية؛
- الأصول والخصوم الضريبية الحالية؛
- الأصول الضريبية المؤجلة والمطلوبات.

* ويمكن تقديم بعض العناصر المطلوبة في البيان أو في المذكرات على شكل فنات :

- فنات الممتلكات والآلات والمعدات؛
- معلومات حول الأصول للاتفاقيات ملزمة بيع؛
- فنات من المستحقات؛
- فنات قوائم الجرد؛
- فنات المدفوعات؛
- التزامات المستفادة من التوظيف.

3-2 بيان الدخل الشامل وبيان الدخل:¹

- إما بيان واحد من الدخل الشامل، أو بيانين : بيان الدخل وبيان الدخل الشامل
- يجب فصل العمليات
- يجب أن يقدم مجموع 'الربح أو الخسارة' إذا كان لدى الكيان بنود الدخل الشامل الأخرى

3-3 بيان التدفقات النقدية:²

يقدم معلومات حول التغيرات في النقدية وشبيه النقدية لفترة معينة وشبيه النقدية قصيرة الأجل والاستثمارات ذات سيولة عالية (من المتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في غضون ثلاثة أشهر) التي تستعمل لتلبية الاحتياجات النقدية على المدى القصير بدلاً من الاستثمار أو لأغراض أخرى.

3-4 إيضاحات حول القوائم المالية :

يمكن إضافة معلومات تخص أساساً إعداد (أي معايير الإبلاغ المالي الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة) ملخص للسياسات الحاسبية الهامة ، بما في ذلك معلومات عن الأحكام المتبرعة ومعلومات عن المصادر الرئيسية لتقدير عدم التأكيد والمعلومات التي تدعم عناصر البيانات المالية وتساهم في المقارنة بالفترة السابقة.

¹ International Accounting Standard , **IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES** , 15/ 04 /2011 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

² International Accounting Standard , **IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES** , 15/ 04 /2011 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

المبحث الثاني : سبل انحراف IFRS for SMEs عن IFRS بشكلها الكامل

لقد تم اعداد المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس المعايير الدولية ولكن نتاج مستقل منفصل عن المجموعة الكاملة من معايير التقارير المالية الدولية، فهو مبسط يعكس احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مستخدمي البيانات المالية ويأخذ بعين الاعتبار التكاليف والمنافع مقارنة مع معايير الإبلاغ المالي الدولية الكاملة.

المطلب الأول : كيفية تبسيط IFRS for SMEs عن IFRS بشكلها الكامل

يمقارنة المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المعايير الدولية للتقارير المالية فإنه تم التبسيط بعدة طرق نذكرها في ما يلي :

- تم حذف موضوعات لا صلة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹;
- معايير الإبلاغ المالي الدولية تسمح بخيارات السياسات المحاسبية كاملة، والمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح فقط بالخيارات الأسهل؛
- كثير من مبادئ الاعتراف وقياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات تم تبسيطها مقارنة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية؛

من أمثلة العمليات المبسطة للاعتراف والقياس المحاسبي نجد²:

1_ تكلفة الاقتراض

تنص الفقرة 11 من المعيار 23 بأن " تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسل كجزء من تكلفة ذلك الأصل. ويجب تحديد قيمة تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة طبقا لما جاء بهذا المعيار"، فحين ينص IFRS for SMEs على اعتبار هذه التكاليف كمصروف في البيانات المالية مهما كانت .

¹International Accounting Standard , IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES , 15/ 04 /2011 <http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>

² محسن عوافظ، مهادة أعمال، إمكانية استخدام النظام المحاسبي المالي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى المعايير المالية والمحاسبة الدولية بين إسلامية التطبيق وتحديات الخيط، سيدى بلعباس، الجزائر، 30/29 نوفمبر 2010، ص 7

2 _ مصاريف البحث والتطوير

نظراً لعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قياس الإنفاق الذي يعزى إلى الأصول غير الملموسة أثناء تطويرها، كما هو منصوص عليه وفق IAS 38 بشكل موثوق به، فإن IFRS for SMEs يبقى هذا الإنفاق المعترف به كمصروف في البيانات المالية.

3 _ إعادة التقييم الناتجة عن انخفاض قيمة الأصل

ينص المعيار الدولي 36 على التقييم السنوي (annuelle) لعناصر الأصول المادية والمعنوية، ما إذا كان هناك أية دلالة على احتمال انخفاض الأصل سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية للمؤسسة دون تحديد واضح لأي مؤشر يمكن اعتماده والاكتفاء فقط بإعطاء أمثلة وفقاً لما جاء في الفقرة تسعه من المعيار، كما يمكن للمؤسسة أن تحدد مؤشرات أخرى على إمكانية انخفاض قيمة الأصل، في حين ينص IFRS for SMEs بأن يتم التقييم فقط في وجود أحد المؤشرات المنصوص عليها في الفقرة 27 من المعيار، أي جاء هذا الأخير بتحديد واضح لمجموعة المؤشرات التي يجب اعتمادها في الحكم على أن هناك انخفاض في قيمة الأصل أم لا.

- أقل درجة مطلوبة من الكشف؛
- كتابة المعيار بشكل واضح، وبلغة سهلة.

لزيادة حفظ عبء تقديم التقارير عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدخلت تعديلات على المعايير الدولية كل مرة خلال ثلاث سنوات، لتكون مناسبة لجميع المؤسسات باستثناء تلك التي يتم تداولها علينا في أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين.

المعيار هو نتيجة لعملية التطوير المكثفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وزيادة على ذلك أرفقت المعايير بالتوجيهات التي تساعدها والتي تتكون من البيانات المالية وكيفية عرضها والمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوفرة يمكن لأي دولة الاعتماد عليها ما إذا كانت قد اعتمدت على معايير الإبلاغ المالي الدولية بالكامل، الأمر يرجع إلى كل دولة لتحديد المؤسسات التي ينبغي لها استخدام هذا المعيار، وهو فعال على الفور على هذه الدولة، ويمكن تحويل والتوجيه والمرافقة الموحدة للتوصل إلى استنتاجات مباشرة من دون أخطاء من موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية و التي تدعم تنفيذ المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والمؤسسة تعمل أيضاً مع وكالات التنمية الدولية لتوفير مدررين لورشات عمل إقليمية لتدريب المدربين¹ في استخدام المواد التدريبية ، ولا سيما داخل البلدان النامية والاقتصادات الناشئة.

المطلب الثاني : إلغاء بعض الأمور والقضايا التي تغطيها المعايير الكاملة لأنها ليست ذات صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك جملة من القضايا التي تعالجها IFRS بشكلها الكامل ذات صلة وطيدة بالمؤسسات الكبرى، كما أن معالجتها بالطريقة التي تنص عليها المعايير ¹ممكن من إعطاء صورة واضحة عنها، إلا أن هذه القضايا لا يمكن أن تصادفها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً لطبيعة وحجم هذه المؤسسات، لهذا تم إلغاء بعض هذه القضايا عند إعداد IFRS for SMEs. وحتى وإن صادفت هذه المؤسسات القضايا التي تم إلغاؤها يمكن لها أن ترجع إلى IFRS بشكلها الكامل لمعالجتها. ومن أمثلة هذه القضايا التي تم إلغاؤها بحد :

- ما جاء في المعيار IAS 33 ربحية السهم ؛
- التقارير المالية المرحلية IAS 34 ؛
- الأصول غير المتداولة المحفظ بها لغرض البيع IFRS 5 ؛
- القطاعات التشغيلية IFRS 8 ؛
- المقارنة المنصوص عليها في IFRS 1 ؛
- عقود التأمين IFRS 4.

إلى جانب هذه الاختلافات الجوهرية هناك جملة من القضايا التي سمح المعيار بتطبيقها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بينها إهلاك شهرة المحل .

¹ مهادة أمال، مرجع سابق، ص ص 46-47.

خلاصة الفصل الثاني

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية اعتمد في إصداره للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة، إلا أنه نتاج مستقل عن هذه الأخير من خلال الخروج بمجموعة من المبادئ المحاسبية البسيطة تكون ملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراعي ميزاتها وخصوصية حجمها ومعاملاتها.

وهذا ما يفسر للدول عند تطبيقها للمعايير المحاسبية الدولية، يجب أن تحترس من إتباع نظم موحدة لجميع المؤسسات على قدم المساواة بل لا بد من مراعاة خصائص وميزات كل مؤسسة وحجم معاملاتها.

تمهيد

من أجل ترقية النظام الحاسبي الجزائري ليتواءكب ويتوافق مع الانظمة المحاسبية الدولية، سعت الجزائر الى إصلاح منظومتها المحاسبية وذلك من خلال إحلال النظام الحاسبي المالي الجديد محل المخطط الحاسبي الوطني المعهول به سابقا، والتي كانت إحدى اسباب الاصلاح تلك النقائص التي تعترى المخطط الحاسبي الوطني، الا ان هذا الاصلاح – النظام الحاسبي المالي – لم يغفل عن المؤسسات المصغرة، فقد كانت من بين الاستحداثات التي جاء بها النظام الحاسبي المالي هو تمكين المؤسسات المصغرة من تطبيق محاسبة مبسطة، فأعد لها نظام حاسبي مبسط يناسبها.

لدى سناحول في هذا الفصل التطرق الى النظام الحاسبي المبسط الخاص بالمؤسسات المصغرة في الجزائر وبالتالي سنقسم الفصل الى مبحثين:

المبحث الاول: مفهوم و特يزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها؛

المبحث الثاني: دراسة النظام الحاسبي المبسط.

المبحث الاول : مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات الدول لما لها من دور كبير وفعال في الحد من البطالة وتوفير مناصب الشغل وترقية الصادرات وغيرها من الادوار التي تتحققها، وهي شهادة تشهد لها في حقها معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية.

المطلب الاول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعايير المختلفة في تعريفها وأخيرا ابراز مختلف تعاريف الدول لهذه المؤسسات.

الفرع الاول : صعوبة تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن صعوبة إيجاد التعريف الموحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة وأخرى أو قطاع آخر، إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة، أو مقارنة مؤسسات القطاع بين بلدان ذات المستويات التنمية المختلفة. ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات هي:¹:

أولا : البالىن في النمو الاقتصادي

اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وأيضاً وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات، ووحدات اقتصادية).

فالمؤسسة الصغيرة في اليابان، أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنوع يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل جزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية.

ثانيا : تنوع النشاط الاقتصادي

عند المقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد أن بعض قطاعات النشاط تميز بكثافة رأسمالية أقل من قطاعات أخرى، وبالتالي يقل عنصر العمل بها، على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حين تصنف كمؤسسة صغيرة في قطاعات صناعية السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على أساس عدد العمال.

¹ قريشي يوسف، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 12 - 13.

ثالثا : تعدد فروع النشاط الاقتصادي

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتهي إليه. مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات الصناعية الاستخراجية ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عدداً من الفروع الصناعية، من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبها نشاطها، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى عن الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

الفرع الثاني : تعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشكل تعدد المعايير و اختيار الأنسب منها صعوبة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في تحديد المؤسسات على اختلاف أوجه النشاط التي تنتهي إليه، باستعمال معايير كمية المحددة للحجم (صغر أو كبير كل مؤسسة) أو تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى (الحرفية والمؤسسات الكبرى) أو باستعمال معايير النوعية باعتبارها تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم.¹

أولا : المعايير الكمية تصنف إلى نوعان

- التصنيف النقدي ويضم مبلغ رأس المال، رقم الأعمال، الاستثمارات... الخ.
- التصنيف الاقتصادي أو التقني ويضم عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة، حجم الإنتاج، القيمة المضافة... الخ.

ثانيا : المعايير النوعية منها

1- المسؤولية

نجد في المؤسسات الصغيرة المدير / المالك أحياناً يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت، الإنتاج، الإدارة والتمويل في حين المؤسسات الكبرى تتوزع أداؤه هذه الوظائف على عدة أشخاص.

2_ الملكية

تعود ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية وعائلية، ويلعب المالك المدير دوراً كبيراً على جميع المستويات.

¹ قريشي يوسف، مرجع سابق، ص ص 12 - 13.

ونجد مثلاً في الجزائر الدولة تمتلك عدداً من هذه المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

3- طبيعة الصناعة

يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج، فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبياً من العمل ووحدات صغيرة نسبياً من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الحقيقة، في حين تحتاج إلى بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبياً من العمل ووحدات كبيرة نسبياً من رأس المال هو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.

الفرع الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين(50) من التعريفات لأعمال الصغيرة والمتوسطة، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفاً إدارياً مثل ألمانيا الغربية سابقاً وهناك بعض التعريفات متقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية.¹

وفي ما يلي نورد بعض التعريفات المعتمدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أولاً : تعريف الاتحاد الأوروبي

حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد وهي :²

- تشغل أقل من 250 عامل؛
- أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو؛
- والتي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25%.

¹ قريشي يوسف، مرجع سابق، ص 14.

² رais حدة، نوي فطيمة الزهرة، حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009 ، الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010_2011 ، جامعة بومرداس، الجزائر، 18/19 ماي 2011 ، ص 3.

ثانيا : التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الامريكية

وضعت هذه الإدارة عدداً من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية، أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليها، ومن أهم هذه المعايير:¹

- استقلالية الإدارة والملكية؛
- محدودية نصيب المنشأة من السوق؛
- أن لا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عامل وإن، كان يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد الى 1500 عامل؛
- أن لا يزيد إجمالي أموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار؛
- أن لا تزيد القيمة المضافة السنوية للمنشأة عن 4,5 مليون دولار؛
- أن لا تتعدى الارباح الصافية الحقيقة خلال العامين الاخرين عن 450 ألف دولار.

وكخلاصة للقول في أمريكا تم اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة التي يفوق بها عدد العمال 500 عامل ولا تتعدى مبيعاتها السنوية 20 مليون دولار.

ثالثا : تعريف اليابان

عرف القانون الياباني والذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999 المشروعات الصغيرة على الشكل التالي:²

¹ سليمان ناصر، محسن عواطف، قوبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغة المصرفية الاسلامية، الملتقى الدولي الأول حول، الاقتصاد الاسلامي واقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر 24/23 فيفري 2011، ص ص 3-4.

² دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص 259.

الجدول رقم 1 : تصنیف المؤسسات حسب التعريف الياباني

رأس المال (مليون ين)	عدد العاملين	القطاع
300 أو أقل	300 عامل أو أقل	الصناعة والقطاعات الأخرى
100 أو أقل	100 عامل أو أقل	مبيعات الجملة
50 أو أقل	50 عامل أو أقل	مبيعات التجزئة
50 أو أقل	100 عامل أو أقل	الخدمات

المصدر: دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية

رابعا: تعريف المعتمد في الجزائر

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 12/12/2001 والتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينص على ما يلي : "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها مiliاري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية." وتفصيل ذلك كما يلي ¹ :

1_ تعرف المؤسسة المتوسطة : بأنها مؤسسة تشغل من 50 الى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون ومiliاري دج، أو تلك التي تتراوح حصيلتها الاجمالية بين 100 و500 مليون دج.

2_ تعرف المؤسسة الصغيرة : بأنها مؤسسة تشغل من 10 الى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها الاجمالية 100 مليون دج.

3_ تعرف المؤسسة المصغرة : بأنها مؤسسة تشغل من 01 الى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها عشر ملايين دج.

¹ سليمان ناصر، محسن عواطف، مرجع سابق، ص 4.

المطلب الثاني : أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الخصائص التي تتصف بها وأخيرا انواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الاول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما ورئيسيا في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم وتمثل جزءا كبيرا من قطاع الانتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، ففي حل الاقتصاديات المتطرفة تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة اساسية، فهي تمثل النسبة الاكبر من حيث العدد في معظم البلدان، إذ بلغت حوالي 99% من مجموع المؤسسات في كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، وبذلك تجاوزت 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الولايات المتحدة، و18 مليون في دول الاتحاد الأوروبي، والاقتصاد الايطالي مع أهميته يعتمد على المؤسسات الصغيرة جدا التي لا يتجاوز عدد الاجراء بها 10 أفراد، وهي مهيمنة على قطاعات بأكملها بما في ذلك التصدير، ضامنة بذلك استقرارا كبيرا للاقتصاد في ظل خيط اقتصادي معروف بعدم استقراره، وهي مصدر كبير للشغل 81% والقيمة المضافة 58,8%.

ويukkan إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال¹ :

أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والامكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر للقضاء على جانب كبير من البطالة.

¹ بشرابير عمران، مختار مراد، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي في الجزائر خلال الفترة 2000_2010، الملتقى الوطني الاول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010_2011، جامعة بومرداس، الجزائر، 18/19 ماي 2011، ص ص 4-5.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصراً لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن أخرى فإنها توافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

ثالثا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

تحظى المؤسسات الصغيرة المتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد :

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولاً ورواجاً في الأسواق الخارجية؟
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من وحدة التكلفة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؟
- تمعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لأنخفاض إنتاجها نسبياً على المدى القصير.

وتسمم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاماً كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40 - 46% في الدانمرك وسويسرا و30% وفي فرنسا والنرويج وهولندا وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى 40% في كوريا وبلدان شرق آسيا وإلى 50% في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات جزءاً من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.¹

¹ بشرابير عمران، هتان مراد، مرجع سابق، ص 6.

رابعا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي

من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية الى الامام.

فالمؤسسة الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الانتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تواجد جنبا الى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها:

- إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير؛
- وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الانتاج الهائل والنطاط الواسع تحتاج الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معاملة ورشة بنسبة 100% بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتدخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة، فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة الى الصناعة الغذائية والوسطية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، تقسم الى خصائص عامة وأخرى مالية ومحاسبية كما يلي:

أولا : الخصائص العامة

تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالخصائص العامة التالية:¹

- مؤسسات صغيرة أو متوسطة بمتوسط عدد العاملين فيها، أي أنها تستخدم عدداً محدوداً من العاملين لا يفوق 250 عامل و / أو موظف، وفي أغلب الأحيان تهيمن الشخصية في تنظيمها مما يجعلها تتمتع

¹ سليمان ناصر، محسن عواطف، مرجع سابق، ص ص 5-6.

- غمونة عالية والقدرة على التغيير، لأنها تملك تنظيمًا بسيطًا لا يسمح بتحصص عاليٌ، وقد تكون هذه الميزة هي أحد أسباب الانتشار الواسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- غالباً ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شركة أفراد، فيحصل تداخل في الملكية بين المالك ومؤسساته، مما يجعله مضطراً لإدارتها بنفسه لأن عوائق أي خطأ تمتدى إلى ثروته الشخصية؛
 - تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطاً واحداً، وهذا ما يساعد في تقليل تعقيد متطلبات إدارة المؤسسة مما يتطلب مهارات وطرق تسخير بسيطة يمكن لأي شخص مهما كانت درجة تعلمه وبرأس مال محدود جدًا أن يقيم مشروع صغيراً يؤمّن له حياته؛
 - تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات فشل عالية مماثلة في الموت، الغلق أو التصفية، مقارنة بالأعمال الكبيرة، وقد يزيد الفشل قائم على مدى حياة العمل الصغير، إلا أنه أعلى في سنوات التأسيس الأولى، ونسبة الأكبر هي نتيجة عدم رغبة أصحابه في البقاء عليه بسبب الخسائر المالية التي يعرضهم لها، مما يضطرهم لتصفيفتهم؛
 - تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة عدد العاملين بها ومحليّة النشاط، هذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الالفة والمؤودة والعلاقة الطيبة بين المؤسسة والعملاء؛
 - يتميز سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحدودية النسبية، إضافة إلى المعرفة الشخصية للعملاء الامر الذي يجعل من السهل التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليلها، ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل.

ثانياً : الخصائص المالية والمحاسبية

بالإضافة إلى الخصائص السابقة فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص مالية ومحاسبية تعمل على إبراز حاجتها الملحة والدائمة للتمويل عبر مختلف مراحل نموها، تمثل فيما يلي¹ :

- تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر رأس مالها واعتمادها على مصادر تمويل داخلية، بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي بقيوده التي تعطي الحق للممول بالتدخل في إدارة شؤون العمل مما يزيد من حدة المخاطر المالية الممكن التعرض لها، لذلك فأغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا اضطررت إلى التمويل الخارجي فهي تفضل القروض الصغيرة أو التمويل من مصادر غير رسمية حتى وإن كانت تكلفتها عالية مقابل الحصول على حرية التصرف في إدارة المؤسسة؛

¹ سليمان ناصر، محسن عواطف، مرجع سابق، ص 7.

- قدرها على تحقيق عوائد مالية كبيرة أكثر من المؤسسات الكبيرة أحياناً، وهذا ناتج من تفرغ صاحب المؤسسة لكل الوظائف الأساسية؛
- صعوبة الحصول على تمويل، وإذا توفر فغالباً ما تكون تكاليفه عالية مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على تكوين احتياطيات مالية للنمو؛
- الحاجة الكبيرة لاستخدام الارباح للحاجة الشخصية، ولا يكون هناك فرق بين صندوق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وسيلة مالكها؛
- صعوبة إعداد القوائم المالية لافتقار المسير للخبرة المالية والمحاسبية، واعتمادها على محاسبة بسيطة في التقييد؛
- دورة حياة المؤسسة قصيرة إذ أنها تتأثر بأسباب بسيطة قد تضع حدّاً لنهاية نشاطها، وهذا راجع لهشاشتها مثل: استقالة موظف أساسي، خسارة زبون مهم... إلخ؛
- تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورة حياها مقسمة إلى عدة مراحل وكل مرحلة هلل احتياجاتها المالية الخاصة، فمرحلة الانطلاق تكون معتمدة على الخزينة، مرحلة النضج يتغير الهدف بالقليل من المصاريف المالية وضمنا أكثر استقرار في تمويلها، أما مرحلة النمو فيتم فيها البحث عن قيمة إضافية جديدة لرأس المال وتطوير النشاط.

الفرع الثالث : أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم تحديد أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة عاملين أساسين :

- حسب طبيعة المنتوج؛
- حسب توجه هذه المؤسسات.

أولاً : تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

تصنيف المؤسسات على أساس هذا المعيار إلى ثلات أقسام :¹

1_ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية

يتمثل نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية، وتنضم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية :

¹ يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص 20-21.

- الصناعة الغذائية؛

- الصناعات الفلاحية أو التحويلات الفلاحية؛

- صناعة النسيج و الجلد؛

- صناعة الورق وأنواعه.

2_ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة

يدمج في هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع التالية: معدات فلاحية، قطع غيار أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها وتنظم هذه المنتجات إلى الصناعات التالية :

- الصناعات الميكانيكية والكهربائية؛

- الصناعات الكيماوية والبلاستيكية؛

- صناعية مواد البناء؛

- المحاجر والمناجم .

3_ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز

يتطلب صناعة السلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، وذلك خاصة في البلدان الصناعية.

أما في البلدان النامية فتكتفى هذه المؤسسات في تصليح وتركيب الآلات والمعدات خاصة وسائل التنقل (السيارات العربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقاً من استيراد أجزاء للمتوج النهائي (قطع غيار) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المتوج النهائي.

ثانيا : التصنيف حسب توجه المؤسسة

يمكن تجزئه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها إلى ما يلي¹ :

- المهن الحرافية والتقليدية أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى.

¹ يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص 22-23.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممارسة للمهن الحرفية والتقاليدية موجهة لتناسب متطلبات الحياة اليومية وكذا الفلاحية وتنتج منتجات تقليدية (منتجات استهلاكية ذات ميزة أو خاصة تقليدية) كإنتاج الزيت الطبيعي الورق، المنتجات الجلدية، وغير ذلك من المنتجات ذات الطابع التقليدي، كما تستهدف المؤسسات التقليدية بما تنتج من منتجات مصانع ومؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى ترتبط بها في شكل تعاقد تجاري وتتميز كذلك باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وبتحفظات قليلة في تنفيذ عملها.

2- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الموجهة للمؤسسات الصناعية الكبرى

المؤسسة التي تنتمي إلى هذا القطاع تكون مرتبطة بالمؤسسة الكبرى وتأخذ أحد الأشكال التالية:

أ_ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرعية

يعتبر كتقسيم للعمل بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقوم هذه الأخيرة بالوظيفة التكميلية للمنتوج الوارد من المؤسسة الكبرى ويوجه مباشرة إلى المستهلك النهائي.

ب_ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال المقاولة

تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي في مجال المؤسسات الصناعية وهو شكل من الترابط الميكانيكي والخلقي بين مؤسسة كبيرة ومؤسسة أخرى مقاولة تميز بحجمها الصغير أو المتوسط حيث تقوم هذه الأخيرة بتلبية متطلبات و حاجيات المؤسسة الكبيرة فمخرجاتها تعتبر مدخلات المؤسسة الكبيرة يحدد شكل التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والمؤسسات الكبيرة الصناعية حسب المعاير الآتية:

- طبيعة العمل المنجز لحساب المؤسسة الكبيرة؟
- إشكال التعاون المنصوص عليه في العقد.

المبحث الثاني : دراسة النظام المحاسبي المبسط

ستتطرق في هذا المبحث إلى دراسة النظام الحاسبي المبسط وذلك من خلال التطرق في البداية بمحال تطبيقه وثانيا إجراءات النظام الحاسبي المبسط وأخيرا التطرق إلى عرض الكشوف المالية المتعلقة به.

المطلب الأول : مجال تطبيق النظام الحاسبي المبسط

يمكن للكيانات الصغيرة والتي خصائصها محددة عن طريق التنظيم أن تستعمل نظام محاسبي مبسط الذي يقوم على أساس تحصيلها وصرفها ويدعى محاسبة الخزينة.¹

■ المؤسسات الخاضعة للنظام الحاسبي المبسط

تخضع الكيانات الصغيرة التي توفر فيها بعض شروط رقم الأعمال، وعدد المستخدمين، والنشاط والمحددة من طرف وزارة المالية، لمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، ومحاسبة الخزينة هذه ترتكز على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال (إيرادات أو خسائر صافية).²

يحدد القرار المؤرخ في 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 أسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بعرض مسلك محاسبة مالية مبسطة فالمادة 02 منه تنص على ما يلي : " يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها أحد الأسقف الآتية، خلال سنتين ماليتين متتاليتين مسلك محاسبة مالية مبسطة":³

1_ النشاط التجاري :

- رقم الأعمال : 10 ملايين دينار؛
- عدد المستخدمين : 9 أجزاء يعملون ضمن الوقت الكامل.

2_ النشاط الإنتاجي و الحرفي :

- رقم الأعمال : 06 ملايين دينار؛
- عدد المستخدمين : 09 أجزاء يعملون ضمن الوقت الكامل.

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والخاصة ومحفوظ الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 77.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 22.

³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، المحدد لأسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بعرض مسلك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 91.

3_ نشاط الخدمات و نشاطات أخرى :

- رقم الأعمال : 03 ملايين دينار؛
 - عدد المستخدمين : 09 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.
- يشمل رقم الأعمال مجموعة النشاطات الرئيسية و/ أو الثانوية.

المطلب الثاني : إجراءات النظام الحاسبي المبسط

إن تبني المؤسسة للنظام الحاسبي المبسط يتطلب منها متابعة مختلف العمليات خلال السنة المالية، إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات.

أولاً : متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية

يتعين على الكيانات الخاضعة للمحاسبة المبسطة خلال السنة المالية وجوبا، قيد إيراداتها و نفقاتها بشكل منتظم وموثوق.

ترتبط مصداقية هذا القيد بما يأتي¹ :

- وجود دعامة محينة بانتظام : دفتر الخزينة (دفتر وحيد أو دفتر نفقات و دفتر الإيرادات)؛
- حفظ الاعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، الوثائق الثبوتية داخلية أو خارجية.

توافق الخزينة مجموعة أموال الكيانات في الصندوق من جهة (أوراق نقدية ، سندات ... الخ) وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.

يجب أن تسمح طريقة قيد عمليات الإيرادات و النفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة التميز بين هذه العمليات² :

- حسب حساب الخزينة المعنى (بنك ، صندوق) وعلى العموم يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترتين عندما يتقتضي تنظيم الكيان فتح دفتر لإيرادات و النفقات)؛

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص .77

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص .78

- حسب طبيعة العمليات :

تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات الكيان وحاجات مسؤوله للمعلومات الخاصة بالتسهير.

يجب أن يشمل هذا التمييز على الأقل العمليات الآتية :

- السحب الشخصي للأموال أو الدفع الإضافي لرأس المال الذي يقوم به المستغل؛
- شراء سلع موجهة لإعادة بيعها على حالتها؛
- أعباء أخرى (تكاليف المستخدمين والضرائب والتكاليف الإدارية و تكاليف التسيير وشراء اللوازم والمستهلكات الأخرى)؛
- إيرادات البيع وأداء الخدمة؛
- الإيرادات الأخرى (الإعانات والهبات...)؛
- تحويل الأموال في حالة وجود حسابين للخزينة على الأقل (الإيداع أو السحب نقدا من البنك مثل)؛
- شراء التثبيتات؛
- الاقتراضات أو التنازلات.

ثانيا: مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية

يجب أن يقوم المسؤول عن الكيان في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معترضة فقط، بإجراء جرد خارج الحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربع الآتية¹ :

- مبلغ الحسابات الدائنة و قروض الاستغلال إذ لم تكن المبيعات و المشتريات قد سددت نقدا؛
- مبلغ المخزونات (المتوجات التامة الصنع والمواد الأولية و المستهلكات ...) و الأشغال الجارية؛
- مبلغ التثبيتات المشترأة أو المبيعة خلال السنة المالية؛
- مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.

يجب أن تحفظ الكشوف الإجمالية لعمليات الجرد كوثيقة إثبات لحسابه الكيان .

لا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معترضة بين بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 78.

يجب أن تمسك الكيانات التي لها تثبيتات سجلا تقييد فيه هذه التثبيتات و بين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ شرائه و مبلغه و المدة المفترضة لاستعماله و تاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت موضوع جدول اهلاك (حساب يقوم على أساس اهلاك خطي عن كل سنة مالية دون احتساب الحصة الزمنية).

يجب أن يجري جرد مخزونات حسب طبيعتها كما و قيمتها، حسب كيفياتتمكن من إثبات ذلك، كما يجب إعداد جدول اهلاك الاقتراضات بين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال و مبلغ الفوائد المسددة.

ونتيجة لذلك يقوم الكيان عند الاقتضاء بإجراء الحسابات الآتية عند قفل كل سنة مالية :¹

- حساب التغيير الجاري لقروض و ديون الاستغلال بين بداية السنة المالية و نهايتها؛
- حساب تغير المخزونات و الأشغال الجارية بين بداية السنة المالية و نهايتها؛
- حساب التخصيص لاهلاكات السنة المالية المتعلقة بالثبيتات الموجودة عند قفل السنة المالية (الثبيتات المشترأة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة)؛
- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عنوان بيع الثبيتات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للثبيت المعين)؛
- حساب التغيير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية و عند نهايتها و تحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

المطلب الثالث : الكشوف المالية المتعلقة بالنظام الحاسبي المبسط

تقوم المؤسسات الخاضعة لنظام محاسبة الخزينة عند نهاية السنة المالية بعمليات المراقبة، كما تقوم بتحديد نتيجة السنة المالية و تقديمها في جدول مالي وإعداد مجموعة من الكشوف المالية وهي الوضعية نهاية السنة المالية وحسابات النتائج وكشف تغير الخزينة خلال السنة المالية.

أولا : عمليات مراقبة نهاية السنة المالية

عند نهاية السنة المالية يجب على المؤسسة مراجعة ما يأتي :²

- التوافق بين الرصيد الحاسبي النهائي لحساب الصندوق والمبلغ الحقيقي الموجود فعلا في الصندوق؛
- التساوي بين الرصيد النهائي لحساب البنك والرصيد الموجود في الكشف البنكي عند تاريخ إغفال السنة المالية مصححا عند الاقتضاء من عمليات التقرير؛

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص 78.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص ص 78 - 79.

- عدم وجود الرصيد المؤقت على مستوى عمليات تحويل الأموال.

ثانيا : تحديد النتيجة

تقديم نتيجة السنة المالية في الكشوف المالية في شكل جدول يحدد على النحو الآتي:¹

+ إيرادات النشاطات (بعد خصم الخصص التي يقدمها المستغل)

— نفقات أعباء النشاط (خارج اقتطاعات المستغل)

+/- تغيرات الديون قيد التنفيذ والحسابات الدائنة للاستغلال (إذا كانت معتبرة)

+/- التغيرات بين مخزون الافتتاح ومخزون القفل (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالتشييات (إذا كانت معتبرة)

+/- التصحيحات المتعلقة بالاقتراضات (إذا كانت معتبرة)

= نتيجة السنة المالية.

ثالثا : عرض الكشوف المالية

تشكل الكشوف المالية التي يجب أن تعدّها الكيانات الخاضعة لمحاسبة الخزينة من وضعية نهاية السنة المالية وحساب نتائج السنة المالية وكشف تغير الرصيد الصافي المتعلق بالسنة المالية (يمكن أن يقدم هذان الكشوفان الأخيران في جدول واحد).²

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق ص 79.

² القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق ، ص ص 79-80.

تقديم هذه الكشوف المالية في صحيفة مزدوجة وحيدة تضم على الأقل الفصول الآتية :

1_ كشف الوضعية عند نهاية السنة المالية

الجدول رقم 2 : الوضعية عند نهاية السنة المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان)		الصندوق البنك (زيادة أو نقصان)
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 79.

يجب أن تظهر أحد الفصول الآتية أو أكثر عند الاقتضاء كذلك في وضعيّة نهاية السنة المالية إذا كانت مبالغ معتبرة.

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	رأس المال نتيجة السنة المالية (زيادة أو نقصان) المجموع الفرعي الاقتراءات ديون الاستغلال		الثبيبات المخزونات قروض الاستغلال الصندوق البنك زيادة أو نقصان)
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 79.

2_حساب النتائج :

الجدول رقم 3 : حساب النتائج

المبالغ	البيان
	إيرادات البيع و أداء الخدمات + إيرادات النشاطات الأخرى
	مجموع إيرادات النتائج
	نفقات الشراء نفقات أخرى على النشاطات
	مجموع نفقات الأعباء
	الرصيد : (الإيرادات - النفقات) السنة المالية تغير قروض الاستغلال ن-1 ، ن تغير المخزونات ن-1 ، ن تصحيحات تتعلق بالاقتراضات تصحيحات تتعلق بالتشيبيات
	نتيجة السنة المالية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 80.

يمكن أن تظهر فصول أخرى عند الاقتضاء في حساب النتائج:¹

أعباء المستخدمين، الضرائب و الرسوم، الأعباء الخисية للاهتلاك، الأعباء المالية .

3_ تغير الخزينة خلال السنة المالية :

الجدول رقم 4 : تغير الخزينة خلال السنة المالية

المبالغ	البيان
	الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية
	الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية
	الخزينة : (الزيادة أو النقصان المتاتية من : حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (-) للمستغل) الرصيد (الإيرادات - النفقات) للسنة المالية حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات
	الخزينة : الزيادة (+) أو النقصان (-)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 80.

¹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق ص 80.

خلاصة الفصل الثالث

تبين لنا من خلال هذا الفصل ما يلي :

- صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن كل تعريف يرتبط بدرجة النمو الاقتصادي لبلد ما؟
- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبرز من خلال المساهمة في العديد من الحالات والنشاطات مثل التشغيل من خلال توفير فرص العمل وكذلك تنمية الصادرات من خلال عدة عوامل تكسب السلع والخدمات ميزة تصديرية، وكذلك تحقيق التكامل الاقتصادي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة؟
- من بين الاستحداثات التي جاء بها النظام الحاسبي المالي النظام الحاسبي المبسط الخاص ب المؤسسات المصغرة؟
- النظام الحاسبي المبسط بسيط يتاسب مع المؤسسات المصغرة؟
- يتميز النظام الحاسبي المبسط بقوائم مالية بسيطة وسهلة.

تمهيد

يتضح لنا مما سبق أن عملية إصلاح النظام المحاسبي الجزائري باتت ضرورية وهذا نتيجة توجهها نحو اقتصاد السوق وكذلك من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية في العالم.

وبما ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تشكل ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا سواء في اقتصادات الدول المتقدمة أو النامية، وبالتالي لم يغفل الاصلاح المحاسبي الجزائري عن المؤسسات المصغرة فأعد لها نظام محاسبي مبسط خاص بها ويناسبها، وفي هذا الفصل سنحاول أن نتصور نظام محاسبي مبسط لمؤسسة مطاحن جديع وذلك بالاعتماد على الالتزامات والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المبسط.

المبحث الاول : تقديم مؤسسة مطاحن جديع

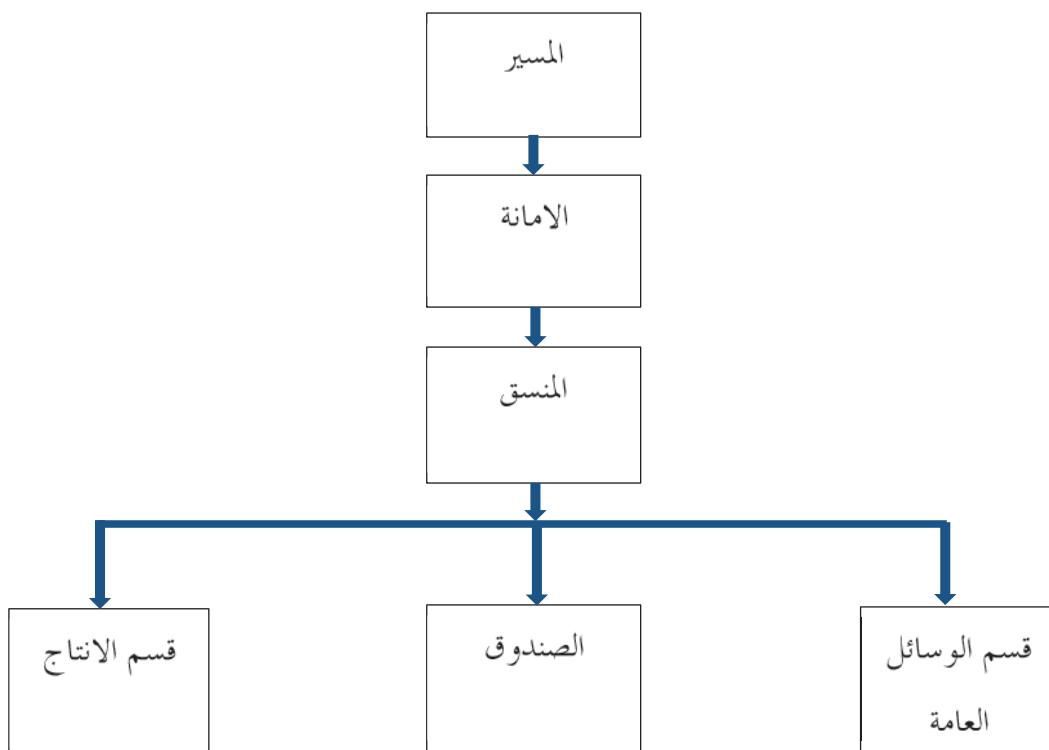
سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف مؤسسة مطاحن جديع من خلال معرفة تاريخ نشوئها والنشاط التي تعمل فيه وكذلك معرفة أقسامها من خلال شرح الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الاول : تعريف المؤسسة

تقع مؤسسة مطاحن جديع بمنطقة الراوية العابدية بمدينة تقرت ولاية ورقلة، وهي مؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات مسؤولية محدودة، بدأت نشاطها بتاريخ 1/1/2000، فهي تعتبر مؤسسة صناعية وتجارية هدفها تحقيق الربح، يتمثل نشاطها الرئيسي في انتاج وبيع الدقيق، تتكون من 42 عامل.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم 1: الهيكل التنظيمي للمؤسسة



✓ شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

1_ المسير

يتمثل دوره في الاشراف العام على المؤسسة وتسويتها والتنسيق بين أقسامها.

2_ الامانة

يتمثل دورها في القيام بالعمليات العادلة للسكرتارية، من تسجيل للبريد الوارد والصادر واستقبال المكالمات الهاتفية...الخ.

3_ المنسق

يتمثل دوره في تنسيق جميع العمليات التي تتم على مستوى المؤسسة والاشراف عليها مثل عمليات الانتاج الشراء، البيع...الخ.

4_ قسم الوسائل العامة

يتمثل دوره في الاشراف ومراقبة العمليات المحاسبية المتعلقة بالفواتر، كذلك ينظم الموارد البشرية داخل المؤسسة والاهتمام بشؤون العمال الادارية والاجتماعية.

5_ الصندوق

يتمثل دوره في مراقبة الاموال الداخلة والخارجية من وإلى الصندوق.

6_ قسم الانتاج

يتمثل دوره في القيام بالعمليات الإنتاجية ابتداء من دخول المادة الاولية ثم خروجها في شكلها النهائي لتصبح متوج تام الصنع اين كذلك يتم تخزينه، وكذلك توزيع المتوج من خلال عملية التسويق.

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية للمؤسسة

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض القوائم المالية لمؤسسة مطاحن جديع والمعدة وفق النظام الحاسبي المالي لسنة 2011 وهذا في المطلب الاول اما المطلب الثاني سنحاول تصور قائم مالي لمؤسسة مطاحن جديع وفق النظام الحاسبي البسيط بناء على المعطيات المحاسبية لسنة 2011.

المطلب الاول : القوائم المالية المعدة وفق النظام الحاسبي المتبع في المؤسسة

1_ قائمة الميزانية

الجدول رقم 5 : أصول الميزانية في : 2011/12/31

2010	2011			الأصول
البلغ الصافي	المبلغ الصافي	إهلاكات ومؤونات	المبلغ الإجمالي	
				أصول غير جارية
-	-	-	-	فارق الاقتناء(ou good will)
-	-	-	-	تشبيبات معنوية
-	-	-	-	تشبيبات عينية
707429	-	-	-	أراضي
-	-	-	-	مباني
23196839	54127285	60105272	114232557	تشبيبات عينية أخرى
-	-	-	-	تشبيبات منوحة إمتيازها
6044854	18148004	-	18148004	تشبيبات جاري الجازها
-	-	-	-	تشبيبات مالية
-	-	-	-	سندات موضوعة موضع معادلة
-	-	-	-	مساهمات أخرى وحسابات دائنة
-	-	-	-	سندات أخرى مثبتة
-	-	-	-	قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
-	-	-	-	ضرائب مؤجلة على الأصل
29949123	72275289	60105272	132380561	مجموع الأصول الغير جارية

					أصول جارية
4094382	412836	—	412836	مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ	
—	—	—	—	حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	
2724751	1384090	—	1384090		الزبائن
994053	1623901	—	1623901		المدينون الآخرون
581036	581036	—	581036		الضرائب ومشابهها
10756	15833	—	15833	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	
—	—	—	—	الموجودات ومشابهها	
—	—	—	—	الاموال الموظفة وأصول مالية جارية	
3940105	21308269	—	21308269		المخزينة
12345085	25325968	—	25325968		مجموع الأصول الجارية
42294209	97601257	60105272	175706530		المجموع العام للأصول

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة

1. التعليق على ميزانية الأصول أعلاه :

- بالنسبة للثبيتات فإنها تتشكل معصمها من الثبيتات العينية الأخرى والثبيتات الجاري إنمازها والمتمثلة في الثبيتات التي تتجزأها المؤسسة بوسائلها الخاصة، وبالتالي نجد مجموع الأصول الغير جارية مشكل فقط من الثبيتات العينية الأخرى والثبيتات الجارية؛
- بالنسبة للمدينون الآخرون فإنها تشمل حساب 401 موردو المخزونات والخدمات وحساب 404 موردو التثبيتات وكذلك حساب 409 الموردون المدينون، التسبiqات والمدفوعات على الحساب الواجب الحصول عليه والحسابات الدائنة الأخرى؛
- بالنسبة للضرائب ومشابهها فإنها تشمل كل من حساب 444 الدولة، الضرائب على النتائج برصيد مدين وحساب 445 الدولة، الرسوم على رقم الاعمال برصيد مدين؛
- بالنسبة للحسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة فإنها تتمثل في حساب 486 الاعباء المعاينة مسبقاً؛
- بالنسبة للمخزينة فإنها تشمل حساب 512 بنوك الحسابات الجارية وحساب 530 الصندوق وكذلك حساب 54 وكالات التسبiqات والاعتمادات.

الجدول رقم 6 : خصوم الميزانية في : 2011/12/21

2010	2011	الخصوم
		رؤوس الاموال الخاصة
11933900	15736289	رأس مال تم اصداره
-	-	رأس مال غير مستعان به
-	-	علاوات واحتياطات
-	-	فوارق اعادن التقييم
-	-	فارق المعادلة(1)
15046130	28757359	النتيجة الصافية
-	-	ترحيل من جديد
-	-	حصة الشركة المدمجة(1)
-	-	حصة ذوي الاقلية(1)
26980031	44493648	المجموع 1
		خصوم غير جارية
13055555	45420759	القروض والديون المالية
-	-	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
-	-	ديون أخرى غير جارية
-	-	مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا
13055555	45420759	المجموع 2
		خصوم جارية
-	-	موردون وحسابات ملحقة
2203668	2250274	ضرائب
54953	3292605	ديون أخرى
	2143969	خزينة الخصوم
2258621	7686849	المجموع 3
42294209	97601257	المجموع العام للخصوم 3+2+1

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة

2. التعليق على ميزانية الخصوم أعلاه :

- بالنسبة لرأس المال فإننا نلاحظ فيه تغير بين سنة 2010 و2011 وهذا راجع لحساب المستغل 108 فإن قمت الزيادة في هذا الاخير فإن رأس المال يزيد وإن تم السحب منه فإنه حتماً رأس المال ينقص؛
- بالنسبة للقروض والديون المالية تمثل في حساب 164 الاقتراءات لدى مؤسسات القرض وحساب 168 اقتراءات أخرى وديون مماثلة؛
- بالنسبة للضرائب تمثل في حساب 445 الدولة ، الرسوم على رقم الاعمال برصيد دائن وحساب 447 الضرائب الأخرى والرسوم؛
- بالنسبة لديون أخرى تمثل في حساب 421 المستخدمون وحساب 431 الضمان الاجتماعي وكذلك حساب 470 الحسابات الانتقالية الانتظارية؛
- بالنسبة لخزينة الخصوم فإنها تمثل في حساب 519 المساهمات البنكية الجارية.

2_ حسابات النتائج للفترة من 1/1/2011 الى 31/12/2011

الجدول رقم 7 : حسابات النتائج للفترة من 1/1/2011 الى 31/12/2011

2010		2011		
دائن	مددين	دائن	مددين	
340155172		426051093		رقم الاعمال
				تغيرات مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ
		12103150		الإنتاج المثبت
				اعانات الاستغلال
340155172		438154244		1_ إنتاج السنة المالية
				المشتريات المستهلكة
	296083496		368737510	مواد أولية
	12137580		12137580	الإيجارات
	267392		422632	الصيانة والتصلیحات والرعاية
	81988		149252	اقساط التأمينات
	114440		183405	أجور الوسطاء والاتعاب
	90			إشهر

	718396		18800	التنقلات والمهماالت والاستقبالات
	1366935		3624418	استهلاكات أخرى
	310770318		385273598	2_ استهلاك السنة المالية
30164233		52880645		3_ القيمة المضافة للاستغلال (2_1)
	7763747		8700416	أعباء المستخدمين
			5325336	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
22400485		38854893		4_ الفائض الاجمالي عن الاستغلال
				المتحاجات العمليةية الأخرى
	39138		742218	أعباء عملية أخرى
	4640464		8804437	مخصصات الاهلاكات
				مؤونات
17720883		29308237		5_ النتيجة العمليةية
		27200		المتحاجات المالية
	2674752		578077	أعباء مالية
	2674752		550877	6_ النتيجة المالية
15046130		28757359		7_ النتيجة العادلة (6+5)
				العناصر الغير عادلة (نواتج)
				العناصر الغير عادلة (أعباء)
				8_ النتيجة الغير عادلة
15046130		28757359		النتيجة الصافية للدورة

المصدر: القوائم المالية للمؤسسة

3. التعليق على جدول حسابات النتائج أعلاه :

- بالنسبة لنتيجة السنة المالية تتشكل من رقم الاعمال والذي شمل حساب 701 المبيعات من المحتاجات التامة المصنعة وحساب 706 تقديم الخدمات الأخرى، والانتاج المثبت.
- بالنسبة لاستهلاك السنة المالية فإنه يشمل الحسابات التالية :
 - حساب 601 مواد أولية؛
 - حساب 613 الإيجارات؛

حساب 615 الصيانة والتصلیحات والرعاية؛

حساب 616 أقساط التأمينات؛

حساب 622 أجور الوسطاء والاعباء؛

حساب 625 التنقلات والمهمات والاستقبالات.

بالنسبة للاستهلاكات الاخرى فإنها تشمل كل من حساب 618 التوثيق والمستجدات، حساب 624

نقل السلع والنقل الجماعي للعاملين، حساب 626 مصاريف البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية،

وحساب 627 الخدمات المصرفية ومشابهها.

✓ استنتاج :

إن القوائم المالية التي تم عرضها أعلاه هي قوائم مالية معدة وفق النظام المحاسبي المالي، أي ان المؤسسة في مسكنها المحاسبي تعتمد على النظام المحاسبي المالي، هذا النظام الذي ينص على تقديم قوائم مالية متمثلة في كل من قائمة الميزانية وقائمة حسابات النتائج وقائمة تدفقات الخزينة وكذلك قائمة تغير الاموال الخاصة وأخيراً الملحق.

نلاحظ كذلك من خلال ما سبق أن المؤسسة بالرغم من إتباعها لنظام المحاسبي المالي إلا أن في إعدادها للقوائم المالية مجرد قائمتين فقط قائمة الميزانية وقائمة حسابات النتائج، في حين أنها تفتقر إلى الأقل لقائمة التدفقات النقدية والتي تعتبر مهمة.

وما يلاحظ على هذه القوائم أنها في جملتها تعتمد على عدد بسيط من الحسابات وهذا ما يساعدنا على تطبيق واختصار وتلخيص هذه القوائم في قوائم مالية مبسطة.

المطلب الثاني : القوائم المالية للمؤسسة حسب النظام الحاسبي البسيط

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض القوائم المالية حسب النظام الحاسبي البسيط والتي تم إعدادها بناء على ميزان المراجعة للمؤسسة للفترة من 1/1/2011 الى 31/12/2011.

1 الوضعية عند نهاية السنة المالية

الجدول رقم : 8 الوضعية عند نهاية السنة المالية في 31/12/2011

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
15736289	رأس المال	72275289	التشبيبات
28757359	نتيجة السنة المالية	412836	المخزونات
45420759	الاقتراضات	3604860	قروض الاستغلال
7686849	ديون الاستغلال	7546	الصندوق
		21399721	البنك
97601257	مجموع الخصوم	97601257	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبة

1 التعليق على جدول الوضعية عند نهاية السنة المالية :

- بالنسبة للتشبيبات : فإنه تم جمع كل من التشبيبات العينية الأخرى والتشبيبات الجارية في التشبيبات؛
- بالنسبة للمخزونات : فإنها تشمل المواد الأولية واللوازم؛
- بالنسبة للخزينة : فقد تم فصله بين حساب الصندوق والبنك إعتماداً على ميزان المراجعة للمؤسسة؛
- بالنسبة لقروض الاستغلال : فإنه تم جمع كل من حساب 409 الموردون المدينون وحساب 411 الزبائن وحساب 486 الأعباء المعاينة مسبقاً وحساب 44 الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة برصيد مدين، والذي يشمل كل من الحسابين 444 و 445، وهذا بالنسبة للمؤسسة في قروض الاستغلال؛
- بالنسبة لرأس المال فإنه يضم رأس مال المؤسسة وكذلك حساب المستغل برصيد مدين؛
- بالنسبة لديون الاستغلال : فإنه تم جمع كل حساب 44 الدولة والجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة برصيد دائن، والذي شمل كل من الحسابين 445 و 447، وهذا بالنسبة للمؤسسة وحساب 421 المستخدمون وحساب 43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة، والذي يشمل كل

من الحسابين 431 و 432 وهذا بالنسبة للمؤسسة وحساب 47 الحسابات الانتقالية الإنظرارية و حساب 519 المساهمات البنكية الجارية في ديون الاستغلال.

2 _ حساب النتائج

الجدول رقم : 9 حسابات النتائج في 31/12/2011

المبلغ	الفصول
426051093	إيرادات البيع أو أداء الخدمات
12130350	إيرادات النشاطات الأخرى
438181443	مجموع إيرادات النتائج
368737510	نفقات الشراء
40108495	نفقات أخرى على النشاطات
408846005	مجموع نفقات الأعباء
29335436	الرصيد: (الإيرادات - النفقات) للسنة المالية
0.83	غير قروض الاستغلال N-1/N
578077	تصحيحات تتعلق بالاقتراضات تصحيحات تتعلق بالثبتات
28757359	نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبة

2 التعليق على جدول حسابات النتائج :

- بالنسبة لايرادات البيع أو أداء الخدمات : فإنه تم جمع كل من المبيعات على المنتجات التامة وتقديم الخدمات الأخرى في إيرادات البيع أو أداءات الخدمات؛
- بالنسبة لايرادات النشاطات الأخرى : فإنه تم جمع كل من حساب 73 الانتاج المثبت وحساب 75 الناتج التشغيلية الأخرى في إيرادات النشاطات الأخرى؛

وبالتالي فإن مجموع الإيرادات مكون من إيرادات البيع وأداءات الخدمات وإيرادات النشاطات الأخرى.

- بالنسبة لنفقات أخرى على النشطات : فإنه تم جمع كل من حساب 61 الخدمات الخارجية وحساب 62 الخدمات الخارجية الأخرى وحساب 63 أعباء المستخدمين وحساب 64 الضرائب والرسوم وحساب 65 أعباء عملياتية أخرى وحساب 66 الأعباء المالية وحساب 68 مخصصات الاعتدالات في النفقات الأخرى على النشطات؛

وبالتالي مجموع النفقات مكون من نفقات الشراء ونفقات أخرى على النشطات.

- بالنسبة للتغير قروض الاستغلال فإنه تم حسابه بناء على قسمة مجموع قروض الاستغلال لسنة 2011 على مجموع قروض الاستغلال لسنة 2010؛

- بالنسبة للتصحيحات المتعلقة بالاقتراضات فإنها تتمثل في الأعباء المالية المسددة خلال السنة المالية - بالنسبة للتصحيحات المتعلقة بالثبتات والتي من خلالها يتم حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج بعنوان بيع ثبيتات السنة المالية ، فهي غير موجودة بالنسبة لمؤسسة مطاحن جديع لأن المؤسسة خلال هذه الفترة لم تقم ببيع أو التنازل عن ثبيتها.

3_ تغير الخزينة خلال السنة المالية

المدول رقم : 10 تغير الخزينة خلال السنة المالية في 31/12/2011

المبلغ	الفصول
3899390	الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية
21308269	الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية
_ 30263710	الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-) المتأتية من: حصص المساهمة الصافية (+) أو السحب الصافي (-) للمستغل
28757359	الرصيد (اليرادات _ النفقات) للسنة المالية (أ) حركات الخزينة الأخرى خارج النشاطات
+23701307	الخزينة: الزيادة (+) أو النقصان (-)

المصدر: من إعداد الطالبة

3 التعليق على جدول تغيرات الخزينة خلال السنة المالية :

- بالنسبة لرصيد الخزينة الصافية عند افتتاح السنة المالية فإننا تمكنا من حسابه من خلال الرصيد الافتتاحي لكل من حساب البنك والصندوق في ميزان المراجعة بعد الجرد للمؤسسة؛
- بالنسبة لرصيد الخزينة الصافية عند قفل السنة المالية فإننا تمكنا حسابه من خلال كذلك ميزان المراجعة للمؤسسة أي الرصيد النهائي عند غلق السنة المالية؛
- بالنسبة لحصص المساهمة الصافية أو السحب الصافي بعأن المؤسسة ليس لديها مساهمات لكن لديها سحب من خلال حساب 108 المستغل وخلال السنة التي تمت فيها الدراسة قام صاحب المؤسسة بالسحب وهذا ما تبين من خلال ميزان المراجعة بحيث ظهر حساب 108 برصيد مدين.

خلاصة الفصل الرابع

حاولنا من خلال هذا الفصل الاجابة على الاشكالية المتمثلة محاولة تطبيق النظام المحاسبي البسيط في مؤسسة مطاحن جديع، وبالتالي قمنا بالطرق في بداية الامر الى تقديم المؤسسة وذلك من خلال التعريف بنشاطها وأهدافها وكذلك شرح الهيكل التنظيمي لها، وثانياً قمنا بعرض القوائم المالية للمؤسسة من خلال التطرق اولاً الى عرض القوائم المالية التي تقوم بإعدادها المؤسسة وفقاً للنظام المحاسبي المالي، إذ نجد أنها تعد قائمتين فقط وهي قائمة الميزانية وقائمة حسابات النتائج في حين بقية القوائم المالية الأخرى التي نص عليها النظام المحاسبي المالي غير موجودة، وبعد ذلك حاولنا عرض القوائم المالية للمؤسسة حسب النظام المحاسبي البسيط والمتمثلة في جداول الوضعية عند نهاية السنة المالية وجداول حسابات النتائج وجداول تغير الخزينة خلال السنة المالية، كما اتضح لنا أن النظام المحاسبي البسيط بسيط وغير مكلف وبالتالي منفعته أكبر من تكلفته.